

مشروع مقترح استراتيجية لتطوير القطاع الرياضي في العراق

اقتصاديات الرياضة

(الاستثمار ، الخصخصة ، السياحة الرياضية)

ا.د خالد اسودة لايخ - جامعة المثنى - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د محمد عبد الرضا كريم - جامعة ميسان - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د فراس كسوب راشد - جامعة الكوفة - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

مقدمة

يتطلب تطوير الرياضة العراقية وفقاً للعلم و التخطيط الاستراتيجي فيالوقت الحاضر وضع إستراتيجية كاملة للرياضة من خلال دراسة تقويمية متكاملة تقوم على عدد من الأسس نجملها فيمايلي:

- أولاً أين: أين نحن الآن؟
- ثانياً إلى أين: إلى أين نريد ان نصل؟
- ثالثاً كيف: كيف نصل لذلك الهدف؟
- رابعاً من: من يقود الفريق للوصول للهدف؟
- خامساً متى: متى نصل للهدف — الخطة الزمنية؟

أولاً أين: اين نحن الان؟ تحليل الأمر الواقع

١ — اين نحن الان؟! ما هو موقف الرياضة العراقية الحالي؟!

— موقف منظومة ادارة صناعه الرياضة

-موقف اقتصاديات الرياضة .

٢ — دور الجهات المسؤولة عن الرياضة العراقية

— وزارة الشباب والرياضة

- لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب

— اللجنة الأولمبية

— الاتحادات الرياضية

— نقابة المهن الرياضية

— كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة

— وزارة التعليم العالي — الاتحاد العراقي للرياضة الجامعية

— وزارة التربية

ثانياً إلى أين : إلى أين نريد ان نصل؟

— اين نريد ان نكون من خلال الاستراتيجية المقترحة ٢٠٣٠

— مستقبل الرياضة

— الرؤية العامة للرياضة

— الاهداف المطلوب وضعها

— العوائد الاقتصادية الاستثمار والخصخصة والسياحة الرياضية (اقتصاديات

الرياضة)

ثالثاً كيف : كيف نصل لذلك الهدف؟

١ — دراسة وتحليل الإستراتيجيات المماثلة . مثل:

اليابان — السعودية — انكلترا - الإمارات — قطر - الكويت -

روسيا

٢ — إختيار عدد من المتخصصين وفقاً لاسس مقننه لصياغة تلك الأستراتيجية في

صوره لجنة متخصصة لها كافة الصلاحيات (إستراتيجية تفصيلية) (أفكار جديدة —

عقول جديدة — أحلام طموحة مستقبلية وقابلة للتحقيق)

٣ — تطوير منظومة إدارة صناعه الرياضة (اقتصاديات الرياضة):

— تفعيل دور العلم الحديث

— تطوير مفاهيم الادارة الرياضية وفقاً للمفاهيم العالمية

— إنشاء مركز ابحاث رياضي مركزي متطور

— تأهيل الكوادر العاملة في كافه ارجاء منظومة اقتصاديات الرياضة

٤ — تطوير منظومة اقتصاديات الرياضة

— العوائد الاستثمارية من الرياضة

— وضع اسس للاستثمار الموجه

- وضع اسس الخصخصة الرياضية

- وضع اسس السياحة الرياضية

— اسس منظومة التمويل في صناعه الرياضة

رابعاً من : من يقود الفريق للوصول للهدف؟

اساتذة كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة ، خبرات عملية ، خبرات متراكمة و دولية

خامساً متى: متى نصل للهدف — الخطه الزمنية؟

٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

سوف نحاول تسليط الضوء في هذه الاستراتيجية المقترحة على تعزيز مساهمة الرياضة في الاقتصاد العراقي ، وذلك من خلال اقتراح إنشاء مجلساً للأعمال الرياضية لوضع استراتيجية أعمال جديدة تساعد في دعم النمو وتحسين الوصول إلى التمويل وتطوير المهارات في قطاع الرياضة .

الأثر الاقتصادي للرياضة

من الأهمية بمكان أن نعمل على تعظيم الأثر الاقتصادي للرياضة فلقد ساهمت الرياضة في دعم الكثير من اقتصاديات الدول . وهنا يجب أن نعمل على تعظيم الأثر الاقتصادي للرياضة لتكون داعم للاقتصاد العراقي من خلال الاستثمار والخصخصة والسياحة الرياضية وتفعيل اقتصاديات السوق الرياضية والتوسع في استضافة وتنظيم الفعاليات الرياضية العالمية هذا إلى جانب الإستثمار في البنية التحتية الرياضية

الاستدامة المالية :

ظلت المؤسسات الرياضية على إختلاف أنواعها على مدار السنوات الماضية تعتمد على التمويل الحكومي والإعانات التي تحصل عليها من وزارة الشباب والرياضة وهذا الأمر يستحيل معه التطور ومواكبة متطلبات العصر والرياضة ، ومن ثم فإنه يتعين أن يكون هناك سياسة مالية جديدة في جميع المؤسسات والهيئات الرياضية بأن تبحث فيها عن مصادر للتمويل تضمن لها الإستدامة المالية وتساعد في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

تنوع التمويل

من الأهمية بمكان أن تسعى جميع المؤسسات الرياضية إلى تنويع مصادر ، ولأسيما التمويل الحكومي .وان تعتمد على مصادر متنوعة من رعاية وحقوق بيع وإعلام، بالإضافة إلى العمل على استثمار منشآتها الرياضية في غير أوقات الممارسة الرياضية بغرض توفير مصادر مالية .والعمل على تحقيق نوع من الشراكة المتميزة مع القطاع الخاص والعمل على خصخصة النندية الرياضية وتنشيط السياحة الرياضية .

يمكن ان تكون في المراحل الاولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية ان تعتمد المؤسسات الرياضية والشبابية المختلفة أنواع التمويل المختلط بين التمويل الحكومي والتمويل الذاتي بما يحقق استدامة التمويل لتلك المنظمات ويكون استمرار التمويل الحكومي لبعض الهيئات ولا تتخلى الحكومة عن دورها في دعم تلك الهيئات أو المؤسسات ويجب أن تتخذ الدولة مجموعة من التدابير من خلال التشريعات واللوائح المنظمة للعمل الرياضي بالشكل الذي يحفز الهيئات الداعمة والقطاع الخاص من توجيه أنشطتها نحو الإستثمار والخصخصة والسياحة في المجال الرياضي.

الحوافز الضريبية

يجب أن تعمل وزارة الشباب والرياضة بالتعاون وزارة المالية على أن تقترح بعض التشريعات أو اللوائح التي تعمل على توفير تسهيلات ضريبية للراغبين في الإستثمار بالمجال الرياضي بالشكل الذي يكون محفزاً لتلك الهيئات والشركات على الإستثمار بالمنظومة الرياضية بشكل عام ويساهم على الارتقاء الرياضة في العراق ، ولنا في

تجارب كثيرة عربياً مثل دولة الإمارات والسعودية وقطر وعالمياً مثل الإستثمار والخصخصة في بريطانيا وروسيا والبرازيل وإيطاليا وإسبانيا ، فيما حققت تلك الدول من نجاحات في عالم الإستثمار والخصخصة الرياضية بالشكل الذي انعكس ايجابياً على الإقتصاد الوطني وكذلك السياحة .

دخل مباريات كرة القدم الإيطالية فقد أحتلت المركز الثاني من مداخل الإقتصاد الوطني الإيطالي والإسباني وفي اليابان كانت القيمة الإجمالية الإنتاجية الرياضة مليار ين ياباني محتلة المركز الخامس في الإقتصاد الوطني الياباني يدعم الإستثمار الرياضي في السعودية الناتج الإجمالي المحلي بـ ١ % ، متوقعة أن يصل إلى ٨ % خلال ٢٠٣٠ .

الرعاية الرياضية

ظل سوق الرعاية الرياضية لسنوات طويلة محصور على كرة القدم و التي تعتمد على درجة كبيرة من الجماهيرية والشعبية وهذا أمراً منطقياً لأن الرعاية يسعوا وراء سوق كبير لعرض منتجاتهم أو ان ترتبط علامتهم التجارية بالرياضة الأكثر شعبية ، هناك العديد من الرياضات التي تحقق إنجازات على كافة المستويات العالمية ولم تحظى بالرعاية والدعم الكافي من المستثمرين ومن ثم فإنه يتعين أن يكون هناك فكر جديد نحو البحث عن أسواق جديدة للرعاية خاصة الألعاب الرياضية وهو ما يشكل نوع من الدعم لتلك الرياضات (ونقصد هنا الألعاب الفردية)

خصخصة الأندية الرياضية حلم إن تحقق، سيكون اللبنة الأولى في طريق إصلاح الرياضة في البلد ان مقترح خصخصة الأندية سيكون إحدى الطرق التي لا بد منها لإنقاذ الرياضة من الضياع فالدولة بحاجة إلى خصخصة الأندية الرياضية على غرار ما هو معمول به في الدول الأوروبية واليابان والصين وأميركا وبعض الدول العربية .

الخصخصة رياضياً هي باختصار تحويل الأندية من مؤسسات حكومية الى شركات متخصصة واستثمارية ويملكها مستثمرون ان تقوم الحكومة بفتح مزاد علني ومناقصات وتقوم بعملية بيع الأندية الى المستثمرين الراغبين في شراء تلك الأندية المعروضة حتى لو كانت طريقة تسديد الاموال عن طريق دفعات وهكذا لن تخسر الدولة شيء من جراء

بيع الاندية بل سيكون لها مورد مالي من الرياضة ..تقوم هي بإعادتها لتمويل البطولات التي يشترك فيها المنتخبات الوطنية والبطولات الخارجية وهكذا تكون الاموال دائرية .تأخذ الدولة الاموال من الاندية ثم تمول المنتخبات الوطنية وهكذا

• ماذا نعني بخصخصة الاندية الرياضية العراقية ؟

أتاحه الفرصة للقطاع الخاص بالترخيص لإنشاء شركات مساهمة بغرض تأسيس أندية رياضية بخصخصة نسبة من رأسمالها للمؤسسين، ويُطرح الباقي للاكتتاب العام للجميع من العراقيين ، على أن تقوم الدولة بتوفير قيمة إيجاريه رمزية يحددها الوزير المختص، وذلك لتخفيف الأعباء المالية على الدولة في هذا المجال. أما بالنسبة للأندية الموجودة حالياً فلها الحق في التحول إلى شركات مساهمة بالشروط والضوابط نفسها، على أن يتم تقييم مبانيها وأصولها الثابتة، وتُسدد تلك القيمة الى الدولة على أقساط دورية خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة بعد إعطائها فترة سماح مدتها خمس سنوات قبل بدء السداد الفوري. ثم يسن القانون على أنه «لا تنشأ أي أندية رياضية في العراق إلا عن طريق شركة مساهمة)

لماذا الخصخصة الرياضية في العراق :

يعد العراق من الدول العربية والآسيوية المتقدمة في مجال الحضور الجماهيري لمباريات الدوري لديها، وهذا الأمر يجب أن يدفع مستثمرين كثر لسباق الخصخصة في حال تم الاتفاق عليها وإقرارها، وقد يدفع برؤوس الأموال من خارج البلاد للاستثمار، وأيضاً ستظهر أندية جديدة برؤوس أموال ضخمة كما حصل في مصر والجزائر والسعودية والإمارات وقطر وغيرها، ما يعزز من فرص التنافس ويدفع بالمستثمرين للتعاقد مع مدربين أجانب على سوية فنية عالية، وكذلك مع لاعبين محترفين أقلها من الصف الثاني بدلاً من أولئك الذين نجدهم حالياً في دورينا وهم بالكاد يعرفهم جمهور

بلدانهم، وهذا يعود بالفائدة الفنية على لاعبي الأندية الذين سيمثلون المنتخبات الوطنية، كما أن دخول المستثمرين قد يجعل من ملاعبنا أفضل في حال تم الاتفاق بينهم وبين القيادة الرياضية وأعطيت لهم مساحة كبيرة للعمل بعيداً عن التدخلات وغيرها. طبعاً ناهيك عن أمور أخرى قد تعود بالفائدة على الأندية والاتحاد بشكل عام، كأن تمنح حقوق البث الإلكتروني والتلفزيوني للمستثمرين بعائد مالي أفضل مما يعطى للمحليين

لماذا خصخصة لقطاع الرياضة؟

أولاً: تخفيض الأعباء المالية عن الدولة ، واختيار مجالس إدارة على كفاءة عالية من المهنة لأن القطاع الخاص سيحرص على اختيار الأكفاء لإدارة استثماراته وجعل النادي في أفضل حالاته، حيث ستختفي المحسوبيات في هذه الأندية، وتطوير المنشأة الرياضية الحالية وزيادتها مستقبلاً ما يسهم في زيادة فرص ممارسة الرياضة للجميع.

ثانياً: اكتشاف مواهب رياضية جديدة بأعداد كبيرة باستمرار، ما يصب في مصلحة المنتخبات الوطنية التي تمثلها.

ثالثاً: فتح المجال بشكل أوسع للإعلام الرياضي التجاري نتيجة لارتفاع المستوى الفني للتنافس الذي سينشأ عن طريق الخصخصة. وقد تتجه بعض الأندية لفتح قنوات رياضية خاصة تعبر عما يقدمه كل نادٍ، وسيظهر ما يمكن تسميته «صناعة الرياضة».

• لماذا نتق بالقطاع الخاص كبديل ناجح في هذا الملف؟

لأنه سيدير المنظومة بمنطق استثماري واقتصادي، وليس من باب تأدية الواجب ما يعني انه لا مجال للتهاون أو المحسوبية ، لأن هدفه هو الارتقاء بالمستوى الفني من أجل زيادة الربح، لذلك فانه سيوفر الظروف الملائمة للنجاح والارتقاء بمستوى الأندية إدارياً وفنياً. وهذا سينشأ عنه جو تنافسي بين الأندية يكون منتجه النهائي أبطالاً رياضيين يعززون من قيمة الرياضة ويشجع النشئ الصاعد على الاهتمام بها، وستفرز لنا هذه المنظومة بالأخير

منتخبات وطنية قوية قادرة على رفع اسم العراق عالياً في المحافل الدولية، وهو الأمل المنشود لكل مواطن ان تعود الرياضة العراقية الى منصات التتويج. ثم ان القطاع الخاص ليس لديه خيار سوى النجاح، لأن غير ذلك يعني ضياع رأس المال.

رأي قانوني:

من الناحية القانونية يحتاج هذا الأمر إلى إجراءات قانونية غير معقدة كون الأندية تتبع حالياً لوزارة الشباب والرياضة أي أنها أندية حكومية وتخصيصها أو جعلها تتبع لشركات خاصة ممكن وذلك وفق قوانين وشروط خاصة، وهي خطوة مهمة وإيجابية ولها فوائد كثيرة تؤثر بإيجابية على الرياضة العراقية من خلال تشريع قانون الخصخصة في المجال الرياضي .

فهل سيأتي اليوم الذي نرى فيه مستثمراً قطرياً أو سعودياً أو إماراتياً أو أوروبياً في رياضتنا يشتري أندية الزوراء أو الطلبة أو وغيرهم، وهل سنرى أندية جديدة يؤسسها مستثمرون ينافسوننا في دوري الدرجة الثانية ومنها للأولى وصولاً للممتازة؟، كل شيء ممكن نحتاج فقط إلى الخطوة الأولى لأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة.

• فلسفة النموذج المقترح لتنشيط السياحة الرياضية

يتوقف تنشيط السياحة الرياضية علي الترويج للمقومات السياحية والبطولات الرياضية في العراق وذلك لجذب السائحين من داخل العراق وخارجه لزيارة مقاصد السياحة الرياضية المختلفة ، ويعتمد ذلك علي الاتصالات التسويقية المتبعة ووسائل الإعلان والدعاية والنشر المختلفة لبناء صورة ذهنية جيدة عن الخدمات السياحية المتاحة والأنشطة الرياضية المنظمة. يتأتى ذلك إلا من خلال مهارات القائم بالاتصال والعلاقات العامة لإقناع السائحين وتشجيع المستثمرين والشركات الراعية علي الاستثمار في مجال السياحة الرياضية .

• رسالة النموذج المقترح لتنشيط السياحة الرياضية

تعمل وزارتي الشباب والرياضة والسياحة علي زيادة الطلب السياحي لامتيازات السياحة الرياضية وأنشطتها المختلفة وفق إجراءات تسويقية محددة من خلال عناصر المزيج الترويجي المتعددة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وتنشيط السياحة الرياضية في العراق

• الأهداف الإستراتيجية للنموذج المقترح لتنشيط السياحة الرياضية

يهدف النموذج المقترح إلي الأهداف الإستراتيجية التالية :

- تنمية صناعة السياحة الرياضية وجذب المزيد من السائحين لرفع مستوى الاقتصاد الوطني.
- إبراز المقومات السياحية وأماكن السياحة الرياضية المتعددة في العراق
- تشجيع المستثمرين والشركات الراعية للاستثمار في مجال السياحة الرياضية .
- الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية (فنياً - إدارياً) في مجال السياحة الرياضية .
- ترسيخ التسويق السياحي من خلال المعارض والمؤتمرات والمشاركة في تنظيم الأحداث الرياضية
- وضع قوانين وتشريعات تضمن جذب الاستثمارات في مجال السياحة الرياضية وحمايتها .
- تهيئة المناخ اللازم لزيارة مقاصد السياحة الرياضية والاشتراك في البطولات والأنشطة الرياضية المختلفة.

آليات تطبيق النموذج المقترح لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الأولى :- الإعلان والتسويق المباشر لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الثانية :- الاتصال الشخصي لتنشيط السياحة الرياضية .

الآلية الثالثة :- ترويج المبيعات لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الرابعة:- الدعاية والنشر لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الخامسة :- العلاقات العامة لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية السادسة :- الرعاية التجارية لتنشيط السياحة الرياضية

متطلبات تطبيق النموذج المقترح لتنشيط السياحة الرياضية

- ١- الدعم المالي وتحديد الموارد بما يحقق تنمية السياحة الرياضية .
- ٢- سن قوانين وتشريعات تشجع المستثمرين والشركات الراعية للاستثمار في مجال السياحة الرياضية .
- ٣- التقويم المستمر للبنية التحتية للمنشآت الرياضية وتطويرها والاستفادة العملية من هذا التقويم لجذب السائحين الرياضيين .
- ٤- مواجهة المشكلات الخاصة بالسياحة الرياضية واقتراح الحلول المناسبة لها .
- ٥- تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة للسائحين الرياضيين أثناء الحدث الرياضي .
- ٦- توفير كوادر بشرية مدربة وعلي درجة عالية من الكفاءة للعمل في مجال السياحة الرياضية

تطبيق الحوكمة في المجال الرياضي:

لتطبيق الحوكمة بما تتضمنه من خلال تشجيع الشفافية المالية حيث يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات الإدارية الحديثة الذي يطلق عليه أيضاً الإدارة الرشيدة ، اذا يعبر عن الطرق والأساليب والآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن تفعيل مبادئ الإستقلال والنزاهة والشفافية والانضباط والمساءلة والعدالة من الأهمية بمكان أن يكون هناك نظرة جديدة لمفهوم حوكمة المؤسسات الرياضية نظراً لما تحققه من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والمالية التي يعتمد عليها جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة الرياضية. حيث أن عملية جذب رؤوس الأموال للاستثمار بالمجال الرياضي عملية محفوفة بالصعوبة ، بسبب الأزمات الإدارية والمالية التي تواجه المؤسسات الرياضية على اختلاف أنواعها وهذا يتطلب الإثبات للمستثمر أن المؤسسة الرياضية العراقية تدار وفق ممارسات الأعمال السليمة التي تقلل إلى أدنى حد من احتمالات الفساد وسوء الإدارة ومن هنا جاءت أهمية الحوكمة في كونها من أهم العمليات الضرورية اللازمة لحسن عمل المؤسسات الرياضية وتأکید نزاهة الإدارة فيها وكذلك

للفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق تلك المؤسسات لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم كما أنها تعد أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات الرياضية بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المستثمرين فتطبيق مبادئ الحوكمة يمكن المؤسسات الرياضية بتفعيل أدائها ويسمح بتحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- تحقيق الشفافية المطلوبة لبقاء المؤسسات وتمكينها من القيام الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية

- مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.

- زيادة الثقة والمصداقية في تعاملات المؤسسات التي تطبق معايير وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها ومن تم جذب الاستثمارات الحوكمة .

وللحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد ، إذ تعمل على جذب المستثمرين ودعم الأداء الإقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل جذب المستثمرين للإستثمار في المجال الرياضي.

مدونة الحوكمة الرياضية

من الأهمية بمكان أن نعمل على صياغة مدونة للحكومة الرياضية وذلك من خلال العمل على إصدار قانون للحوكمة الرياضية حتى يعمل على توزيع وتعزيز لمكانة الرياضة العراقية استثمارية المؤسسات بين مختلف وجعلها بيئة جاذبة للإستثمار كنتيجة لثقة المستثمرين في المعاملات المالية

تشكيل الكيانات المستحدثة في الاستراتيجية

الكيان	التشكيل	المهمة
مجلس الاعمال الرياضية	<ul style="list-style-type: none"> • وزير الشباب والرياضة • وزير المالية • وزير السياحة • اساتذة التربية الرياضية • ممن لهم دراسات علمية في مجال اقتصاديات الرياضة والادارة الرياضية • ممثلين لرجال الاعمال المهتمين بالرياضة • خبراء ومستشارين عراقيين واجانب ممن لهم باع في مجال الاستثمار الرياضي والخصخصة والسياحة 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع استراتيجية اعمال جديدة تساعد في دعم النمو وتحسين الوصول الى التمويل وتطوير المهارات في قطاع الرياضة . • وضع خريطة للاستثمار الرياضي في العراق • وضع خريطة للخصخصة الرياضية في العراق • وضع خريطة لتنشيط السياحة في العراق • ادارة الاقتصاد الرياضي العراقي • التخطيط لمستقبل الاقتصاد الرياضي العراقي حتى يأخذ مكانه في ان يكون داعماً رئيسياً للاقتصاد العراقي

<ul style="list-style-type: none"> • التشاور واقتراح الخطط والمشروعات المركزية • صياغة الخطط العامة للرياضة العراقية على مستوى الهواية • تحقيق توجهات الدولة في اطار رؤيتها لتطوير الواقع الرياضي 	<ul style="list-style-type: none"> • وزير الشباب والرياضة • رئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب • اساتذة التربية البدنية وعلوم الرياضة ب تخصص المادارة الرياضية • رئيس اللجنة الاولمبية العراقية • رئيس اللجنة البارالمبية العراقية • رؤساء الاتحادات الرياضية 	المجلس الرياضي الاستشاري
--	---	-----------------------------

نموذج الخطة التنفيذية

اسم المشروع	بيئة محفزة على الاستثمار والخصخصة و تنشيط السياحة في المجال الرياضي
الهدف من المشروع	العمل على توفير بيئة محفزة على الاستثمار والخصخصة والسياحة في المجال الرياضي وتوفير فرص عمل واستقطاب الشباب
الفئة المستهدفة	رجال الاعمال العراقيين والاجانب
البرنامج الزمني	يتم عمل الصلاحيات التشريعية المرتبطة بالاستثمار والخصخصة والسياحة الرياضية على مدار العام ٢٠٢٣
الاجراءات التنفيذية	- العمل على صياغة وقرار قانون ينظم الاستثمار الرياضي

<p>والخصخصة والسياحة في العراق (تشريع قانون الاستثمار الرياضي والخصخصة والسياحة الرياضية).</p> <p>- العمل على صياغة وإقرار الحوكمة في المجال الرياضي.</p>	
<p>- مجلس الاعمال الرياضية.</p> <p>- المجلس الاستشاري الرياضي</p> <p>- وزارة الشباب والرياضة</p> <p>- لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب</p>	<p>القائم على التنفيذ</p>
<p>تقييم مدى القدرة على تحقيق محفزات للاستثمار في المجال الرياضي</p> <p>تقييم مدى تحقيق الخصخصة في المجال الرياضي</p> <p>تقييم مدى القدرة على تنشيط السياحة الرياضية</p> <p>تقييم مدى القدرة على استقطاب الشباب</p>	<p>التقييم</p>
<p>الاستدامة المالية للمؤسسات الرياضية</p>	<p>اسم المشروع</p>
<p>مساعدة المؤسسات الرياضية المختلفة على تحقيق الاستدامة المالية.</p>	<p>الهدف من المشروع</p>
<p>كافة المؤسسات الرياضية العراقية</p>	<p>الفئة المستهدفة</p>
<p>على مدار العمر الزمني للاستراتيجية</p>	<p>البرنامج الزمني</p>
<p>- تنوع التمويل للمؤسسات الرياضية.</p> <p>- تقديم حوافز ضريبية في المجال الرياضي</p> <p>- تدعيم وتبني الرعاية الرياضية في كافة اللاعبين الرياضية.</p> <p>- الاستثمار في البنية التحتية الرياضية .</p> <p>- خصخصة النندية الرياضية</p> <p>- تنشيط واقع السياحة الرياضية</p> <p>- تعظيم الاثر الاقتصادي للرياضة</p>	<p>الاجراءات التنفيذية</p>

- توفير فرص عمل للخريجين والعاطلين عن العمل	
- مجلس الاعمال الرياضية - المجلس الاستشاري	القائم على التنفيذ

في خطوة للمستقبل اطلاق برنامجاً يؤسس لمستقبل العمل الرياضي من خلال تأهيل الشباب أكاديمياً، وتكريس دراسة التخصصات المرتبطة بالرياضة، كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز مكانة العراق رياضياً على مختلف الأصعدة.

وتضمن البرنامج ١٣ تخصصاً هي: "الإدارة الرياضية، التسويق الرياضي، الصحافة الرياضية، التدريب والتطوير الرياضي، الطب الرياضي، العلاج الطبيعي الرياضي، علم النفس الرياضي، علم الحركة، إدارة الأعمال الرياضية، القانون الرياضي، السياسة الرياضية، إدارة المنشآت الرياضية، والتجارة الرياضية لغرض استقطاب الخريجين في مجال سوق العمل " .

الفهرست

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٢
٢	المحور الأول : الخطاب الإعلامي للحكومة :	٣
٣	المحور الثاني : التسويق الإعلامي لفلسفة الدولة :	٤
٤	المحور الثالث : مضامين الاعلام الرياضي واتجاهات التوعية عبرها	٥-٤
٥	المحور الرابع : شخصية الرياضي الإعلامية ودورها في تعزيز الرسالة البناءة	٦-٥
٦	المحور الخامس : جمهور الاعلام الرياضي وبناء صورة المجتمع :	٧-٦
٧	المحور السادس : مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها بسلوكيات الجمهور الرياضي	٨-٧

مقدمة

تعد محاولة النهوض بالواقع الرياضي والشبابي في العراق هي من اهم الملفات التي تبنتها الحكومة الحالية بشكل مبكر ولحاجة ملحة فرضها الواقع وضرورة تحتاجها الامة، وذلك لأهمية الموضوع الذي أصبحت بموجبه الرياضة عامة والفئة الشبابية خاصة كوثيقة امنية لمدى رقي وحضارة الأمم خاصة في زمن العولمة والتواصل الذي غدت الميادين الرياضية هي واحدة من اهم المعايير والمقاييس التي تتبارى فيه الأمم وبما تمثله من تأثير إعلامي واقتصادي وصحي وامني وسياسي وقيمي ... وبما يحمله الشباب من مسؤولية كبرى في الرياضة والصحة المجتمعية والملف الفكري والثقافي..

وقد عانت البيئة العراقية منذ سنوات طويلة من تخلف قطاع الرياضة الذي كان قطاعا استهلاكيا يصب في صالح اشخاص معينين على حساب مصلحة الوطن وقد غدت فيه المؤسسات عبارة عن هياكل فارغة وكانتونات متمكنة ضيقة الأفق وتعمل لصالح فئات معينة تختزل المؤسسة وتستفيد منها وتفرغها من محتواه فضلا عن تبذير اموال الشعب المخصصة لقطاع الشباب والرياضة لأمر هامشية بل تافهة والدليل على ما ذهبنا اليه هو ذلك المستوى المتدني لجميع الألعاب والنتائج الهزيلة الصفرية المتحققة في البطولات العالمية والقارية ومستوى المقارنة مع بقية الدول العالمية وكذا العربية والقارية، اذ هناك خلل واضح في القيادة والإدارة وتوظيف الأموال بما يرفع من شان الرياضة ويجعلها قوة لصناعة المال وتطوير المنشآت وتحسين البيئة ورفع المستوى الثقافي للرياضي وللجمهور أي بمعنى للمجتمع عامة فضلا عن تحسين الصحة العامة للشباب والمجتمع وكل ذلك لا يتحقق الا من خلال اعلام وطني مستقل يدار ويسير نحو تحقيق فلسفة الدولة لتطوير الشباب والرياضة بعد ان تعرضت الرياضة للاهمال وسيطر الاعلام الفئوي والشخصي بعد انتشار برامج التواصل وتفعيل ثقافة الانترنت التي انحرفت جدا عن

فحواها تزامنا مع غياب المركزية ورقابة الدولة وامية التعاطي وانفلاته في اغلب الأحيان
أو لقصور في الواعز المسؤول اتجاه المؤسسة والمجتمع والوطن.

ولنا سبيل لنا للنهوض بالواقع الرياضي الا عبر توظيف الاعلام بشكل صحيح يوازي تلك
الثورة الإصلاحية للفكر الاعلامي، ويتم ذلك عبر محاور أساسية وهي :

المحور الأول : الخطاب الإعلامي للحكومة :

وهو ما تصدره السلطة القائمة في دولة ما من إنتاج كلامي مكتوب أو منطوق أو
رمزي تعبيري موجه إلى جمهور مستهدف أو مقصود لإقناعه وتوجيهه إلى مقاصدها.

ويؤدي الخطاب الإعلامي دوراً مهماً في الاتصال الجماهيري ذي المحتوى
السياسي في إرشاد وتوجيه وتشكيل الرأي العام على اختلاف ميوله واتجاهاته واهتماماته
بالمسائل العامة ومناقشتها ومتابعتها لتدعيم الاتجاهات المرغوبة.

وبالنظر للدور الذي يؤديه الخطاب الإعلامي الرسمي (الحكومي) في التأثير على
الرأي العام وتشكيل الصور الذهنية، فضلاً عن تغيير الاتجاهات والميول والسلوك لدى
الجمهور، لابد من استعمال هذا النوع من الخطابات وتوظيف دورها الفعّال في دعم
المسيرة الرياضية العراقية، من خلال تسليط الضوء والتركيز على الفعاليات الرياضية
المختلفة، وتقديم التسهيلات اللازمة للمنشآت الرياضية، وهذا بدوره سيصنع انطباعات
مترسّخاً لدى المجتمع مفاده ان الحكومة لم تهمل الجانب الرياضي، اعطته من الأهمية
اسوة بالقطاعات الأخرى في البلد.

وفي النتيجة سنصنع جيلاً من المهتمين في الجانب الرياضي والسعي نحو تطويره.

ومن هنا تجدر الإشارة الى ضرورة العمل على خطابات إعلامية رياضية مدعومة من الحكومة تخدم المسيرة الرياضية وتدعم الشباب وتنمي عندهم القابلية والدافعية نحو الإنجازات الرياضية المختلفة.

التوصيات :

- ١- ان يكون الاعلام الرسمي موجه للمؤسسات الرياضية والشبابية وان يسعى لتطبيق فلسفة الدولة بقطاع الرياضة والشباب .
- ٢- ان يكون الخطاب الإعلامي على مستوى عالٍ من الدقة وان يشخص الأخطاء الموجودة في المؤسسات الرياضية وان يجد الحلول لتلك الأخطاء .
- ٣- انشاء لجنة إعلامية عليا تراقب وتوجه بما ينسجم مع الخطط ويحسن من عمل الاعلام الرياضي، على ان تتكلف بتقييم أداء العاملين في مجال الاعلام الرياضي بشكل دوري .

المحور الثاني : التسويق الإعلامي لفلسفة الدولة :

يعمل الاعلام على تسويق الأنشطة الرياضية المختلفة، عن طريق قيام المكاتب الاعلامية بمهام عديدة تتعلق برسائله الإعلامية كوسيط وهمزة وصل بين المؤسسة الرياضية والجهات الإعلامية، ووسائل الإعلام بمختلف وسائطها، والتي بدورها تنقل فلسفة الدولة الى الدول الأخرى، فضلاً عن دعمها للقطاع الرياضي والشبابي .

التوصيات:

- ١- يجب ان تلتزم المكاتب الإعلامية في المؤسسات الرياضية سيما تلك التي ترعى من قبل الدولة وتصرف لها الأموال من خزينة الدولة بالخطاب الرسمي للدولة .

٢- ان يكون مسؤولي اعلام المؤسسات الرياضية من أصحاب الفكر الاعلامي وليس موظفي اعلام .

٣- ان يتمتع العاملين بمجال اعلام المؤسسات الرياضية بالخبرة والممارسة .

٤- انشاء استوديوهات احترافية وعلى مستوى عالٍ من الجودة في النوع والأداء.

٥- اعداد قادة اعلاميين ومتحدثين رسميين، وذلك من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية مستمرة بما يصنع من جميع العاملين في قطاع الإعلام قادة اعلاميين يتميزون بالفكر الإعلامي.

المحور الثالث : مضامين الاعلام الرياضي واتجاهات التوعية عبرها

تحمل الرسائل الاعلامية مضامينا معدة بقصد او بدون قصد، الى جمهور المتلقين؛ بغرض استهلاكها، وذلك لما تحتويه من معلومات او مكونات صحفية تستهوي الجمهور وتستقطب اهتمامه، وبذلك يمكن ان تكون مضامين الاعلام الرياضي على وجه التحديد رسائل تصاغ بهدف معد مسبقا، وتغذيها بالمضامين التوعوية التي تتسم بتثقيف وتنشئة الجمهور المتلقي وتوعيته بما يراد طرحه من قبل معد الرسالة.

التوصيات:

١. انشاء برامج تطوير إعلامية للاعبين المعتزلين وخاصة منهم الدوليين كونهم مؤثرين في المجتمع ولديهم متابعين رياضيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وان يكون هذا التطوير مختص حسب فئات (المحليين، المقدمين).
٢. اعداد برامج على مستوى عالي من الناحية الخراجية والفنية والتقنية وانشاء ستوديوهات احترافية ومتطورة بشكل يلئم التطور الواضح في القنوات العربية.

٣. تغطية مباريات الدوري والمنتخبات العراقية بطريقة مشوقة متمثلة بفقرات تغطية التمرينات وما خلف الكواليس في المعسكرات التدريبية وعمل مسابقات ترفيهية للمشاهدين.

المحور الرابع : شخصية الرياضي الإعلامية ودورها في تعزيز الرسالة البناءة

تؤدي شخصية الرياضي دوراً مهماً وفعالاً في المجتمع، وذلك من خلال عدها انموذجاً يقتدى من قبل الجمهور المتلقي، وبخاصة ان هؤلاء الرياضيين يعدون من المؤثرين في المجتمع، ولديهم السلطة الجماهيرية على المتابعين، فبالتالي ينعكس ذلك على فرصتهم داخل المجتمع، واهميتهم في طرح الرسائل البناءة والمؤثرة على الجمهور، اذ يمكن للرياضي ان يقدم مضامين مهمة للتثقيف، وقدرة على ردم الظواهر السلبية في المجتمع، وهذا يجعل من رسالته مضموناً يمكنه احداث التأثير والمنفعة الايجابية بالمجتمع، وكذلك يساهم في تطور قدراته وتنميته وتثقيفه بصورة اكبر، الامر الذي ينسحب على خلق جمهور واع وافراد صالحين بين أبناء البلد، وبذلك يجب التركيز على شخصية الرياضي وظهورها الإعلامي وما يطرحه من رؤى وأفكار ومضامين قادرة على تنشئة المجتمع بالصورة السلمية.

التوصيات

- ١- تهيئة اللاعبين الذين لديهم جمهور والمؤثرين في الشارع الرياضي من خلال إقامة دورات تأهيلية في كيفية الظهور الإعلامي وفن الخطابة والحوار.
- ٢- إضافة فقرة ضمن البرنامج التدريبي والمعسكرات الداخلية والخارجية للاعبين المنتخبات في كيفية الظهور الإعلامي وكيفية التخلص من فوبيا اللقاءات التلفزيونية
- ٣- ان يكون المتحدث الرسمي باسم المنتخب هو شخص مؤهل او معد في مجال الاعلام الرياضي وفن التعامل مع الجماهير.

٤- تأسيس معهد او دورات إعلامية لصناعة القيادة الإعلامية بعيداً عن كليات الاعلام والمعاهد الموجودة او المؤسسات الإعلامية وتقليدية ادارتها، يدار من قبل شخصيات إعلامية معروفة بالخط الوطني النزيه والحيادي والموضوعي والمهني والاحترافي وليس له علاقة اطلاقا بحملة الشهادات العليا او رؤساء المؤسسات الإعلامية العاملة او غيرهم .

المحور الخامس : جمهور الاعلام الرياضي وبناء صورة المجتمع :

يسعى الاعلام الرياضي بوسائله ورسائله والعاملين فيه الى ترسيخ القيم السامية وتثبيت الروح الرياضية في الجمهور الرياضي النابعة من قيم ورسالة واهداف الرياضة ذاتها، لذا لابد من التركيز على دور هذه الوسائل والدور الذي تعطيه لهذا الجمهور في بث هذه القيم والعادات السامية بين أوساط الشباب، فضلاً عن دورها في صناعة الجمهور الرياضي والتأثير على ميوله واتجاهاته ، كما ان للجمهور الرياضي دوراً مهماً في صناعة الصورة المثلى للرياضة والمجتمعات التي ينتمون اليها، اذ هدف هذا المحور الى التركيز على الجمهور الرياضي ودوره في صناعة صورة المجتمع وعكسها على العالم عبر وسائل الاعلام المختلفة .

التوصيات:

١- صناعة برامج مخصصة وموجهة الى جمهور دون غيره من الجماهير، مهمتها تثقيف الجمهور وتوعيته وتوجيهه.

٢-انشاء صفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تكون متخصصة وموجهة
وصفحات أخرى تكون مهتمة فقط ببناء استمارات الاستبيان للجمهور المعني
لغرض دراسته ومعرفة احتياجاته وتلبيتنا من خلال بث البرامج الموجهة آنفة
الذكر.

٣-فسح المجال للجمهور الرياضي الواعي والمتقف في عكس الصورة المثلى
للرياضة والرياضيين والمجتمع بصورة عامة، وذلك من خلال اشراكه في صناعة
البرامج واستضافة النخبة فيها.

المحور السادس : مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها بسلوكيات الجمهور الرياضي :

ان التفاعلية التي تميّز الاعلام الالكتروني غير مواقع القائمين بالاتصال كما غيرت
اتجاه الرسالة الإعلامية ، فقد غيرت في مواقع المرسل والمستقبل ليأخذ كلّ منهم موقع
الآخر.

وهذا ما جعل التعرض لوسائل الاعلام لا يقتصر على الرسائل الإعلامية المرسلّة
عبر تلك الوسائل، بل تعدى ذلك ليكون للتعليقات ورجع الصدى دور آخر مشابه او
مغاير لتلك الرسائل.

كما ان التوجه الكبير الى مواقع التواصل الاجتماعي الذي اصبح قريب الى الإدمان على تلك المواقع جعل منها أدوات ذات تأثير كبير على سلوكيات الشباب الرياضي من خلال ما ينشر فيها من رسائل موجهة الى فئات معينة وجمهور محدد .

لذا نهدف الى التعرف على تلك الوسائل وتوظيفها بالطريقة المثلى لخدمة المجتمع الرياضي، وصناعة محتوى قادر على التأثير بالجمهور، وتصحيح بعض المسارات المغلوطة بين أوساط الجمهور الرياضي لاسيما فئة الشباب والناشئين منهم والمحاولة في تغيير بعض السلوكيات والتوجهات لهذه الفئة .

التوصيات :

نوصي القائمين والمهتمين بإنجاح المشروع الرياضي مستقبلاً بالآخذ بنظر الاعتبار النقاط التالية التركيز والاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها في صناعة الجمهور، وصناعة الرياضيين.

١-انتقاء الرسائل الاعلامية المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي.

٢-انشاء وسائل تواصل اجتماعي بما يتناسب مع اعمار الجمهور الرياضي المستهدف.

٣-توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في ابراز الصورة الصحيحة للرياضة وجمهورها.

٤- استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في التثقيف والترويج والتعليم والتعلم .

المحور رقم (٩)

البنى التحتية والطاقات الشبابية

١- الأستاذ الدكتور جمعة محمد عوض.

٢- الأستاذ المساعد الدكتور امينة كريم حسين.

٣- الأستاذ المساعد الدكتور رافد سعد هادي.

المحتويات

- ١- البنى التحتية.
- ٢- تعريف البنى التحتية.
- ٣- انواع البنى التحتية.
- ٤- اهمية البنى التحتية الرياضية.
- ٥- المنشآت الرياضية متعددة الاغراض.
- ٦- البنية التحتية لأفضل دول العالم.
- ٧- البنى التحتية لدولة قطر كمثال لكأس العالم ٢٠٢٢.

البنى التحتية

هي الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي يعمل الاقتصاد بشكل حسن، وهي أحد مؤشرات التنمية وتعد العمود الفقري للنمو الاقتصادي، وتشير التقارير أن تحقيق ٩٠% من التنمية المستدامة يعتمد على توافر البنى التحتية ويتم ذلك من خلال :

١- توجيه راس المال نحو البنية التحتية المستدامة.

٢- جلب أصحاب المصلحة الرئيسيين لتهيئة التمويل.

تعريف البنى التحتية

مجموعه العناصر البنيوية المترابطة لتوفير الدعم للبنية التنموية الكاملة حيث يعد ذلك مصطلح هام لتنمية البلد و البنى التحتية هي أحد مؤشرات النضج الاقتصادي من خلال مشاريع مميزة وتحريك العامل البشري والاستثمار مما يؤدي الرقي بالدولة وتحسين معيشة المواطن وتسهم في تفعيل انتاج البضائع والخدمات لأي دولة من الدول وببساطة فالبنية التحتية هي اي شيء يلزم للحياة اليومية أو اي شيء سيستخدم بشكل يومي، وإن الرؤية للبنى التحتية هي تهيئة واستثمار الموارد المادية (المالية) لوضع خارطة طريق المستقبل .وهي مسار لبناء المنشآت والاقتصاد وتنمية المجتمع.

انواع البنى التحتية

١- البنى التحتية للنقل.

٢- البنى التحتية للبيئة.

٣- البنى التحتية للاتصالات.

اهمية البنية التحتية الرياضية

تساهم في بناء مجتمع رياضي صحي ومنتج وذلك ان البنية التحتية تساهم في الانتظام في ممارسة الرياضة للأفراد الغير منتظمين في الرياضة الذين يبحثون عن مكان ملائم ومؤهل ليمارسوا فيه رياضتهم المفضلة وهذا امر مهم حيث يشارك الشعب بقطاعاته الواسعة في الممارسات الرياضية مما يساهم في دعم فكرة بناء مجتمع رياضي صحي ومنتج، ومن هنا ان الظروف مواتية لخلق هذا المجتمع عند توافر البنى التحتية الميدانية المهمة.

ومن المهم ان تقوم الدولة بتصميم المنشآت الرياضية او البنى التحتية الرياضية، وان تتمتع هذه البنى بتوافر عناصر السلامة والامان وسهولة الاستخدام لتكون محفزا لجميع الفئات العمرية والمراحل السنية التي تروم ممارسة الرياضة، ولهذه الحالات السابقة يتطلب الامر تخطيط عمراني للمدن والقرى على مستوى العراق وخصوصا في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب بحيث يتم انشاء اماكن مفتوحة للممارسة الرياضية العامة فضلا عن انشاء منشآت رياضية بمستوى عالي من التصميم والكفاءة والفاعلية وذلك باشراف القطاع الخاص في دعم وانشاء المنشآت الرياضية للتمكن من اعداد الابطال الرياضيين في مختلف الالعاب الرياضية .

المنشآت الرياضية متعددة الاغراض

يتطلب الامر تخطيط استراتيجي في انشاء او اقامه المنشآت الرياضية الجديدة فضلا عن رفع كفاءة المنشآت الموجودة حاليا لتكون منشآت متعددة الخدمات تقدم الخدمة للمجتمع وتخلق الألفة والمحبة وهذا امر مهم وهدف سامي وتساهم في تعود اهالي المنطقة على التواجد في المنشآت الرياضية و الانخراط في الممارسات الرياضية ويوسع القاعدة الجماهيرية الرياضية لمختلف الفئات العمرية .

ومن المهم ان تكون المنشآت القادمة متعددة الاغراض ليمارس فيها اكبر عدد ممكن من الالعاب الرياضية، وهناك فكرتين أولها فكرة اقتصادية حيث التوسع الراسي (العامودي) في المنشأة يكون اقل تكلفه من التوسع الافقي الذي يحتاج الى المزيد من الانفاق على البنية التحتية التأسيسية، والفكرة الثانية متعلقة بطبيعة المكان لمختلف المدن ولاسيما القديمة منها التي تفتقد لوجود مساحات متسعة لإقامة المنشآت الرياضية ومن ثم تضمين المنشآت للعديد من المرافق يمكن من خلاله توفير متسع اكبر للممارسة الرياضية، وهذا يخدم مختلف الرغبات للفئات العمرية والمراحل السنية .

ولابد من مراعاة النقاط التالية :

١- ان التخطيط للمنشآت الرياضية الجديدة يجب ان تكون متعددة الاغراض وتخدم رياضات متنوعة و متعددة فضلا عن رفع كفاءة المنشآت الحالية القديمة وازدانة منشآت وملاحق عليها في اطار المساحات المتوافرة بما يحقق تنوع الممارسة الرياضية في المنشآت المذكورة .

٢- تركيز المنشآت القادمة على احتياجات المستفيدين حيث يتم الانشاء وفق حاجة المستخدمين والمستفيدين وهذه نقطة مهمة لمختلف الفئات والمراحل العمرية فضلا ان تكون هناك متابعات واستطلاع للرأي للمستفيدين في المنطقة التي سيقام فيها المنشأ الرياضي ومعرفة التركيبيية السكانية الموجودة من يساهم في تحسين نوعية الخدمات الرياضية المقدمة من خلال البنى التحتية المزمع انشاءها .

٣- الاهتمام بالبنى التحتية للممارسة الرياضية في الهواء الطلق وهذا اهم المحفزات للأشخاص للانخراط في الممارسة الرياضية في العديد من المدن الكبيرة وذلك بأن يقام في المتنزهات العامة والطرق العامة التي تخدم المشي والركض وركوب الدرجات ليمارس اكبر عدد ممكن من الناس هواياتهم المفضلة وخصوصا الاعمار الكبيرة حيث التنزه والرياضة تساهم في دعم الجانب الصحي، وهذا ينطبق على مناطق الكورنيش ايضا، لذا على الدولة بناء مسارات جانبية على جانبي الطرق الرئيسية والفرعية لممارسة الرياضة، وهذه قليلة التكاليف وسهلة التطبيق ولها فوائد منها ما يحفز الكثيرين في ترك السيارات واستخدام الدرجات في التنقل مما يقلل الازدحامات المرورية وتحسين البيئة وهذا بدوره يعمل لرفع الحالة الصحية واللياقة البدنية لمختلف الافراد الممارسين .

٤- من المهم مشاركة القطاع الخاص في بناء المشروعات الخاصة بالبنى التحتية الرياضية وذلك لرفع كفاءة المنشآت الرياضية الحالية وادارتها لتحقيق اعلى استفادة منها

مع الدور الحكومي في تحقيق الأتاحة للممارسة الرياضة للمساهمة في بناء الجيل الرياضي الذي يتوالد منه الابطال الرياضيين.

٥- تعزيز القدرات في إقامة واستضافة البطولات الرياضية في مختلف الفعاليات الرياضية حيث تتكون بيئة رياضية مميزة تساهم في خلق الابداع والاستقرار النفسي لعموم المجتمع فضلا عن ايجاد دراسات لمعرفة نسبة المشاركة الجماهيرية، وان تعمل الدولة بكل مؤسساتها المعنية في زيادة نسبة المشاركة التي يجب ان تكون مضطردة التي تقود لتنمية الناتج القومي للدخل .

البنية التحتية لأفضل دول العالم

من خلال البحث والدراسة تم اختيار خمس دول هي الأفضل على مستوى العالم من ناحية البنى التحتية المتكاملة التي ساهمت في تطوير تلك البلدان وتنمية اقتصادها وتطويرها في كافة المجالات ومن هذه الدول الآتية:

١- المرتبة الأولى سنغافورة : سكانها ٦ ملايين نسمة، متطورة في كافة المجالات منها جودة المطارات العالمية تصنف كأفضل بنى تحتية في العالم ومشاريع أخرى ساهمت في التنمية الاقتصادية .

٢- المرتبة الثانية هولندا : ١٧ مليون نسمة، تمتلك مساحات واسعة من البحيرات، الطرق والمطارات والمحطات وهي احدى الدول الديموقراطية ذات النظام الملكي الدستوري.

٣- المرتبة الثالثة الامارات العربية المتحدة : سكانها ٢,٧ مليون مواطن اصلي نسبيتهم ٣٠% من مجموع سكان الدولة الذي يقدر ٩,٨٩٠,٤٠٢ مليون، المشاريع الاساسية هي الطاقة، النفط، الجسور، والنفق وشركات الطيران والمطارات وسكك الحديد وانعكاس ذلك على الحياة الاقتصادية والتنمية في كافة المجالات ومنها المجالات الرياضية.

٤- المرتبة الرابعة اليابان: سكانها ١٢٦ مليون نسمة، اقتصاد متطور يواكب المستجدات ومشاريعها الموانئ، المطارات، المواصلات المجهزة بأحدث الاجهزة، القناطر والجسور والابنية المقاومة للزلازل وسكك الحديد التي ساهمت في التنمية الاقتصادية المتصاعدة.

٥- المرتبة الخامسة سويسرا : سكانها ٨ مليون نسمة، بناها التحتية تتميز بالاتصالات والقطارات السياحية والمنشآت المتعددة.

وبالنظر الى الدول الخمسة المذكورة نلاحظ انها تطورت من خلال بناها التحتية في توفير فرص العمل الاقتصادي وجذب السياح والتنمية الشاملة .

وبالرجوع الى الوضع الاقتصادي للعراق فهو يتفوق على اغلب الدول المذكورة ولا بد من توجيه العمل في البنى التحتية للاتجاه الصحيح لتحسين العمل الاقتصادي الذي

ينعكس على الحياة الشاملة للمواطنين ومنها الحياة الرياضية والعمل وفق نظرة علمية لتطوير الحركة الرياضية.

البنى التحتية لدولة قطر كمثال لكأس العالم ٢٠٢٢

قدمت قطر في كأس العالم ٢٠٢٢ نموذج للتنظيم والتميز من خلال البنى التحتية المميزة ، اعلنت الفيفا قطر لتنظيم المونديال ٢٠٢٢ ، سابت هذه الدولة الصغيرة الزمن لبناء الـمكانات والمشاريع خلال ١٢ سنة وصرفت ٢٢٠ مليار دولار من عام ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٢ وقد تعهدت هذه الدولة ان تنظم بطولة مميزة وناجحة في كل المقاييس وهذا ما حصل فعلا . ان اكثر بطولات كاس العالم من ناحية التغطية المالية قدمتها البرازيل حيث صرفت ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ فيما صرفت روسيا ١٢ مليار دولار عند تنظيم كأس العالم.

ولكن ما هو السر وراء المبالغ الضخمة التي تكبدها الاقتصاد القطري استعدادا للمونديال والذي يلخص في الاتي :

١- بناء بنية اساسية جديده منها انشاء مترو الدوحة الذي كلف ١٨ مليار دولار بدأ العمل في ٢٠١١ وكانت المسارات ٢١٦ كيلومتر للوصول الى الملاعب كافة بثلاثة خطوط، وهو احد اسرع القطارات في العالم بدون سائق تصل سرعة ١٠٠ كيلومتر بالساعة.

٢- شق طرق جديدة لاستيعاب تدفق جماهير المونديال منها طريق المجد الذي يبلغ طولة ١٩٥ كيلومتر يشمل ١٨ تقاطع يستوعب اكثر من ١٤ الف مركبة بالساعة لتسهيل الدخول الى ملاعب المونديال.

٣- رفع قدرة المطارات لاستيعاب اعداد كبيرة من المسافرين والبدء باستقبال الطائرات التجارية التي تنقل جماهير المونديال.

٤- بناء ملاعب موندالية بتكلفة تتراوح ما بين ٧- ١٠ مليار دولار وتم تهيئة ٨ ملاعب جديدة بتقنيات حديثة منها تقنية التبريد للحفاظ على درجات حرارية مثالية داخل الملعب، واتصفت هذه الملاعب بنقل التراث القطري للعالم من خلال الملاعب منها ملعب الشامة، واستاد الجنوب، وبعد النجاح الباهر الذي حققته قطر في تنظيم كأس العالم، ومن جهة ثانية فإن قطر استضافة دورة الالعاب الاولمبية الاسيوية الخامسة عشر عام ٢٠٠٦ وهي ثاني دولة من دول غرب اسيا تستضيف البطولة الاسيوية بعد طهران التي استضافتها في ١٩٧٤، وتعد هذه من اكبر الاحداث الرياضية في المنطقة التي تم التنافس فيها على ما بين ٣٩-٤٦ نشاط رياضي ويعد ذلك رقما قياسيا، وهذا يعني ان البنى التحتية لكافة الالعاب والفعاليات موجودة وبمواصفات عالمية.

المقترحات

١- وضع خطط استراتيجية لإنشاء البنى التحتية الرياضية وفق نظرة شاملة تطويرية للبلد وخطط محكمة تدخل ضمن الموازنة السنوية للدولة وان توضع في الخطة الخمسية القادمة على اقل تقدير.

٢- استيعاب واستثمار حركة الجماهير العراقية الرياضية وشغفها بالرياضية فضلا عن التزايد الكبير للسكان من خلال بناء ملاعب حديثة تتسع ٧٥-١٠٠ ألف متفرج مصاحبه للبنى التحتية الاساسية كالنقل والخدمات في كل المدن العراقية الرئيسية ومنها العاصمة بغداد.

٣- انشاء ملاعب اخرى في الاقضية والنواحي تتناسب مع عدد السكان في تلك المناطق.

٤- انشاء ملاعب عامة للفرق الشعبية في كافة مناطق العراق وتكون بأشراف الدولة مع توفير مستلزمات اقامة البطولات الشعبية واستمرارها.

٥- انشاء المسابح بموصفات اولمبية في كافة المحافظات والمدن العراقية.

٦- انشاء القاعات الرياضية المغلقة للألعاب (كرة القدم للصالات، كرة السلة، كرة الطائرة، الجمناستيك...الخ) في مراكز المحافظات بالاعتماد على الطاقات والشركات العراقية في البناء.

٧- التوصية بأنشاء المدراس بمساحات وفضاءات واسعة لتستوعب حركة الطلبة واقامة النشاطات والمهرجانات والعروض الرياضية في تلك المدراس في كافة انحاء العراق.

٨- الاهتمام بالرياضية الجماهيرية التي ترتبط بالصحة ومنها رياضة المشي والركض وركوب الدرجات الهوائية، وتهيئة اماكن على جانبي الطرق الأمنه وفي المناطق المفتوحة لممارسة تلك النشاطات من قبل الجماهير.

٩- البدء بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء الملاعب والمنشآت الرياضية والملحقات التابعة لها مع استثمار المساحات الموجودة قرب الملاعب القديمة فضلا عن تطوير تلك الملاعب.

١٠- البدء التدريجي للعمل وفق خطة خمسية على الاقل توضع من قبل علماء الرياضة وعلماء الاقتصاد والهندسة.

١١- وضع شروط عند بناء المجمعات السكنية الحديثة تتضمن ان يكون في مخططاتها وبشكل اجباري بناء ملعب مناسب لكرة القدم وقاعة رياضية متعددة الاغراض مع ملعب للتنس ومسبح اسوه لبناء المد اس والمتنزهات في تلك المجمعات.

المؤتمر الرياضي الموسع

النهوض بقطاعي الشباب والرياضة

محور الرياضة الجامعية

اعداد

أ.د هاشم احمد سليمان أ.د رياض مزهر خريبطأ.د حميدة عبيد عبد الامير

جامعة الكوفة

الجامعة المستنصرية

جامعة الموصل

٢٠٢٣

ان هذه الورقة ليست ورقة بحثية اكاديمية ، بل هي ورقة تحاكي واقع حال موضوع

الرياضة الجامعية ، كتبت ببساطة وتركيز وواقعية وموضوعية وحيادية ، هدفت الى

ثلاث محاور تمثلت بواقع الحال الذي تعيشه الرياضة الجامعية ، وما هو الطموح المبتغى وأخيرا الية التنفيذ .

اولاً : الواقع

تنبؤاً الرياضة الجامعية مكانه مميزة في عالم الرياضة بوصفها وسيلة نشر القيم الإنسانية والاجتماعية والمعرفية ولها الدور الكبير في اعداد المواطنين في عالم اليوم والغد ، فالطالب الجامعي يعد احد اهم وسائل بناء المجتمعات لما يملكه من دراية علمية وثقافية تساهم مساهمة كبيرة في تطوير المجتمعات والرقى بها ، فتقافة الحوار واحترام الذات واحترام الآخرين والنزاهة والروح الرياضية والسعي الى الامتياز وسائر القيم المتعلقة بالرياضة نجدها في الرياضة الجامعية، وهناك من يذهب بقوله ان الرياضة الجامعية هي الكنز المنسي فالجامعات تضم في حرمها عشرات بل مئات الابطال الحقيقيون الذين لا يحتاجون الى اكثر من نظرة اكتشاف ومن مبادرة احتضان من قبل العاملين في اقسام وشعب النشاطات الطلابية ، فضلاً عن كل ما ذكر فان الحرم الجامعي يضم أطراف الشعب العراقي ويصهرهم في بودقة واحدة وهي بودقة العلم والمعرفة والرياضة وحب الوطن وهو الهدف الاسمي للرياضة الجامعية .

بعد هذه المقدمة المشرقة لا بد لنا ان نتطرق الى رياضتنا الجامعية اليوم وما سنتحدث عنه متأني من وجهات نظر العاملين في هذا الوسط ، فالبنى التحتية من ملاعب وقاعات داخلية والإمكانات المادية وقلة الكوادر العاملة كلها أسباب تعيق الرياضة الجامعية فعدد

من الجامعات لا يستطيع تنظيم البطولات بسبب البنى التحتية والبعض الآخر لا يستطيع المشاركة في كل البطولات نظراً لعدم توفر الإمكانيات المادية ، وعند الحديث عن الطلبة الذين هم غاية البطولات ووسيلتها نرى ان مشاكل جمة تواجههم منها عدم توفر الوقت الكافي للتدريب والمشاركة والتغيب عن المحاضرات وبخاصة عند السفر للمشاركة في البطولات خارج المحافظة وعدم تقدير التدريسي للجهود التي يبذلها الطالب من اجل رفع اسم جامعتة والحصول على مراكز متقدمة وما يعانيه من تراكم المحاضرات والواجبات والامتحانات فضلاً عن معاناته في البطولة وعدم كفاية مخصصاته المالية حتى في توفير وجبات الطعام الضرورية وحاجته الى مصرف جيب ، كل ذلك يجعل الطالب الجامعي في ان يعزف عن المشاركة ، وهذا ما ينطبق على الطالبة الجامعية التي تعاني اكثر بكثير من الطالب وبخاصة عندما تقفز امامنا العادات والتقاليد وتتمر البعض .

ولابد في هذا المقام ان نوضح في هذه الورقة من هو الذي يقوم بتنظيم هذه البطولات وللإجابة نقول ان وزارة التعليم العالي من خلال قسم النشاطات هي التي تنظم البطولات ، علما ان الاتحاد العراقي للرياضة الجامعية هو المسؤول عن تنظيم هذه البطولات من خلال قانون الاتحادات الرياضية رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١ اذ ان الاتحاد يتمتع باستقلالية وله الحق في تنظيم الاحداث الرياضية وادارتها في انحاء العراق كافة وبما يضمن أوسع مشاركة ممكنة للرياضيين لاختيار افضل اللاعبين لتمثيل البلد ، وهذا ما أكدته الدائرة القانونية / قسم الاستشارات والتشريعات - شعبة الاستشارات القانونية في كتابها ذي العدد

ق/ش/١٦٣٣٠ في ٢٠٢٣/٣/١٦ الموجه الى الاتحاد العراقي للرياضة الجامعية ونسخة منه الى جهاز الاشراف والتقويم العلمي للتفضل بالعلم ومع ذلك بقي قسم النشاطات متفرداً في إقامة البطولات ، وللأمانة فقد نص الكتاب على فقرة التنسيق بين الوزارة والاتحاد ونحن كلجنة حيادية نبارك هذا التوجه الذكي الذي يصب في مصلحة الرياضة الجامعية العراقية ، ومما تجدر الإشارة اليه ان الوزارة / جهاز الاشراف والتقويم العلمي / قسم النشاطات الطلابية خاطبت الجامعات العراقية بالكتاب ذي العدد ج ر/٧١٥ في ٢٠٢٣/٢/١٥ والذي يحوي على عبارة تنص على (بيان رأيكم في إمكانية التعامل مع الهيئة الادارية للاتحاد العراقي للرياضة الجامعية (الحالية) في تنظيم وتنفيذ منهاج النشاطات الرياضية) وهنا نود ان نوضح ان اللجنة طرحت واقع الحال الذي يسير البطولات الجامعية الرياضية ولا ترغب في التعليق لالتزامها بالحيادية ، كما اننا نود ان نوضح نقاط مهمة منها :

- ان تفرد الوزارة من خلال جهاز الاشراف م قسم النشاطات الطلابية لبطولة الجامعات يؤدي الى حرمان جميع جامعات إقليم كردستان من المشاركة كونهم غير تابعين لوزارة التعليم العالي ، اصف الى ذلك عدم استطاعة الوزارة تشكيل منتخبات وطنية لفريق الجامعات العراقية للمشاركات الخارجية .

- في حال إقامة البطولات من قبل الاتحاد وبالتنسيق مع الوزارة سنضمن مشاركة كل جامعات العراق من شماله الى جنوبه وهذا يعني جمع كل أطراف الشعب

العراقي في تجمع واحد، فضلا عن استطاعة الاتحاد بتشكيل منتخب للجامعات العراقية يشارك باسم العراق في البطولات الدولية لانه الجهة الوحيدة المسموح لها بتمثيل البلد في المحافل الدولية من خلال الاتحاد العربي والاتحاد الآسيوي والاتحاد الدولي .

- ان الجامعات العراقية تتحمل مصاريف مشاركتها في البطولات الجامعية ، وتتحمل الجامعة المضيضة مصاريف التنظيم واجور التحكيم ، أي ان الجامعة تتحمل مصاريف سفر الوفود لعدد البطولات التي تنظم في السنة الدراسية وهنا نود ان نشير الى ان عدد الالعب تتجاوز العشرين لعبة وهذا عبئ كبير على الجامعات اذ لا يوجد أي تخصيص في الموازنة خاص بالنشاطات والتي تحوي التربية الكشفية والفنون الأخرى الى جانب الرياضة الجامعية .

- ان ميزانية الاتحاد يفترض ان توفرها وزارة الشباب وقد اعلمت الوزارة الاتحاد انه لا يوجد له ميزانية لعدم رفع اسمه مع عدد من الاتحادات الى وزارة المالية سهوا واننا بانتظار الموازنة كي نستطيع توفير الميزانية لتمشية البطولات ، والملفت للنظر ان رئيس الاتحاد العربي للرياضة الجامعية يخاطب معالي وزير الشباب العراقي يوضح فيه دور قطاع الرياضة في الجامعات العربية في استقطاب الشباب ، ثم يعرج الى تحمل الاتحاد العراقي مسؤولية الرياضة الجامعية والخطوات التي يترتب عليه القيام بها ، ويختم بالنص (ولهذا فاننا نأمل من

معاليكم تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لتطوير اعمال هذا الاتحاد من خلال التعاون المستمر والمثمر بين وزاراتكم الموقرة المتمثلة بمعاليكم والتي تعنى بشكل مباشر في تطوير الرياضة الجامعية وإزالة أي معوقات لتطويرها ونهضتها . وكعادة معاليكم في إنجاح وتحقيق الأهداف المنوطة لكم فان لدينا كل الثقة والامل بتوفير الدعم اللازم وتقبلوا منا فائق الشكر والتقدير).

- ان عدم توفير المخصصات المالية للاتحاد وبخاصة للمشاركة الخارجية الضرورية جدا لرفع علمنا العراقي في المحافل الدولية يجعل الاتحاد مضطراً بالاستعانة بفرق الجامعات التي ترغب بالمشاركة باسم العراق وعلى نفقتها الخاصة كي لا يحرم الاتحاد العراقي من المشاركات ولديمومة نشاطه في الاتحادات العربية والاسيوية والدولية وهذا يعني ان الفريق المشارك قد يكون ضعيفا ولا يحقق النتائج المرجوة بالتاكيد .

ثانياً : الطموح

من خلا ما تم التطرق اليه في واقع الرياضة الجامعية اليوم نطمح بما يأتي :

ان تكون الرياضة الجامعية بانشطتها الداخلية على مستوى الجامعة الواحدة وبطولة الجامعات العراقية وتمثيل البلد في المحافل الدولية مفخرة للعراق والعراقيين تليق بسمعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الرياضة والشباب واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والاتحاد العراقي للرياضة الجامعية ، ونحن لسنا اقل من دول الجوار او الدول

العربية فالعراق مفخرة العرب ، فضلاً فان الرياضة الجامعية والبطولات التي تنظمها تساهم بتوحيد شباب جامعاتنا العراقية بكل اطيافهم في بودقة حب العراق والعراقيين وجعل هؤلاء الشباب النواة الخيرة لبناء عراقنا الغالي .

ثالثاً : آلية التنفيذ

من خلال ما تقدم من واقع وطموحات نرى بان الية التنفيذ تتحدد بما يأتي:

- بناء المشآت الرياضية في الجامعات العراقية .
- تخصيص ميزانية تليق بالرياضة الجامعية واذا لزم الامر فصل الرياضة في قسم خاص من ضمن النشاطات الطلابية في الوزارة .
- الدعم المادي لفرق منتخبات الجامعات العراقية المشاركة في البطولات الدولية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اسوة بالدعم المقدم الى نادي الطلبة والتنسيق مع وزارة الرياضة والشباب بذلك .
- ضرورة توحيد مبلغ من المال كمخصصات للطالب الجامعي عند مشاركته في البطولات الجامعية .
- التعاون والتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة التنفيذية للاتحاد العراقي للرياضة الجامعية وفق الية تحكمها الأنظمة والقوانين من اجل الرقي بالرياضة الجامعية العراقية .

- جعل نتائج فرق الجامعات العراقية في البطولات الرياضية الجامعية من ضمن نقاط تصنيف الجامعات وفق الية تضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- إيجاد حوافز للطلبة الرياضيين الحاصلين على مراكز متقدمة في بطولة الجامعات العراقية او المشاركون لتمثيل العراق في البطولات الدولية منها لوحات الشرف لاسهاماته وجهودهم المبذولة في مشاركاتهم في البطولات ومنها تسهيلات في درجات القرار في الامتحانات النهائية وبما لا يزيد عن ثلاث درجات ، فضلاً عن عدد من الدرجات او الامتيازات عند التقديم للدراسات العليا وبخاصة طلبة كليات واقسام التربية البدنية وعلوم الرياضة .
- إعادة درس التربية الرياضية وجعله من ضمن المتطلبات الجامعية شأنه شأن الحاسوب واللغة الانكليزية والديمقراطية ، وتكليف لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص لوضع منهج دراسي خاص بذلك .
- زج الكوادر العاملة في اقسام النشاطات الطلابية في دورات تدريبية وتحكيمية في مختلف الألعاب من خلال التنسيق مع الاتحادات المركزية المعنية بهذه الألعاب .
- تخصيص ساعات إضافية مدفوعة الثمن لمدربي المنتخبات الجامعية تتلائم مع جهودهم المبذولة .

وختاماً شكراً لمعالي رئيس الوزراء على مبادرة مؤتمر الرياضة والشباب

وفقنا الله لخدمة عراقنا الغالي

الرياضة العسكرية

ا.د خالد اسود لايخ / جامعة المثنى - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د محمد عبد الرضا كريم / جامعة ميسان - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د فراس كسوب راشد / جامعة الكوفة - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

المجلس الدولي للرياضة العسكرية :

المجلس الدولي للرياضة العسكرية . المعروف باسمه المختصر " CISM " هو اتحاد رياضي دولي يتكون من القوات المسلحة للدول الأعضاء التي وافقت عليها الجمعية العامة. المجلس الدولي للرياضة العسكرية مفتوح أمام القوات المسلحة لجميع الدول المعترف بها رسمياً من قبل الأمم المتحدة الهدف الأساسي من المجلس الدولي للرياضة العسكرية هو تعزيز النشاط الرياضي والتربية البدنية بين القوات المسلحة كوسيلة لتعزيز السلام العالمي. تم تغليف

هذا النموذج المثالي في شعار اتحاد الجمهوريات الدولية "الصدافة من خلال الرياضة "

النشاطات

ينظم المجلس الدولي للرياضة العسكرية أكثر من ٢٠ بطولة عالمية سنوياً وألعاب العالم العسكرية الصيفية والشتوية كل أربع سنوات يوفر المجلس الدولي للرياضة العسكرية

أيضاً العيادات والمساعدة الفنية والتضامنية للأعضاء فيما بينهم. من أجل تحقيق هذه الأهداف . ينظم المجلس الدولي للرياضة العسكرية الندوات العلمية والطبية والرياضية والندوات العادية. يشارك المجلس الدولي للرياضة العسكرية في تعزيز السلام من خلال الأنشطة الرياضية وغيرها من أحداث "الرياضة والسلام" .

الاتحاد العربي للرياضة العسكرية رئيس الجهاز العسكري الرياضي اللواء الركن/ طارق
بداي حسان التدريب البدني وألعاب الجيش

نقترح الانضمام الى المجلس الدولي للرياضة العسكرية لغرض النهوض بالواقع الرياضي
العسكري وكسب الرياضيين من العسكريين ليكونوا الرافد للمنتخبات الوطنية

الرياضة المدرسية بين الواقع والطموح

- المدرسة تمثل المنبع الاول الذي ننهل منه مختلف انواع العلوم والافكار ، والعقود الماضية كانت زاخرة بالكفاءات العلمية والتعليمية التي تخرج على ايديها الالف من الكوادر الكفوءة والتي كان لها شأن كبير في ادارة مفاصل الدولة بتخصصاتها المتنوعة باقتدار عال إذ كانت الرياضة المدرسية تمثل احدى العلامات الفارقة ضمن الطار التعليمي آنذاك

- وهي تمثل الاساس في رفد المنتخبات الوطنية ولمختلف الفعاليات والالعاب الرياضية باللاعبين المميزين والذين تم اكتشافهم من خلال الانشطة الرياضية التي كانت تقام بشكل بطولات دورية وعلى مستوى محافظات القطر كافة وكان هناك الكثير من الرياضيين

الباطال الذين حققوا الكثير من الانجازات وحصلوا على الجوائز والوسمة على مستوى العراق والوطن العربي والاسيوي كانت محطاتهم الاولى هي المدارس والجامعات وهذا يؤكد الدور الريادي للمدرسة في رفع سمعة العراق من خلال الانجاز الرياضي

الاساس الذي تقوم عليه الرياضة المدرسية يكون من خلال محورين :

- **الاول (النشاطات الصفية المتمثلة** بدرس التربية الرياضية الذي يأخذ على الاقل ثلاثة اتجاهات مهمة جدا" وهي ...

١ - اتجاه تروحي ويهدف الى تقليل الضغوط وتعديل المزاج و تفريغ الطاقة الحركية الزائدة و تقليل السلوك العدواني وايضا وسيلة مساعدة على اتزان الطالب نفسيا" وبدنيا" واكساب اجهزة الجسم الحيوية والنشاط

٢ - اتجاه تعليمي من خلال تعديل السلوك التربوي والحركي واستثماره في التوجيه وابعاد الطلبة عن طرق واساليب الانحراف وما اكثرها في هذا الوقت ورفع امكاناتهم وقدراتهم البدنية والحيوية ...

٣ - اتجاه نحو تحقيق الانجاز في الانشطة الرياضية (الفردية والجماعية) عن طريق البطولات المدرسية الرسمية

- **الثاني (النشاطات اللاصفية)** التي تعنى بتدريب الفرق الرياضية للالعاب الفردية والجماعية خارج اوقات الدوام الرسمي بأشراف مدرس التربية الرياضية

الصعوبات

١- **البنى التحتية** إذ هناك حالة عامة وهي افتقار الغالبية العظمى من المدارس للساحات والقاعات الرياضية التي تمكن الاستاذ من التخطيط والتنفيذ لدرس ناجح والطالب من ممارسة الانشطة الرياضية بشكل مناسب وفي حال وجودها تكون في حالة يرثى لها

والكثير منها تم الاستيلاء عليها واستغلالها في عناوين واغراض اخرى ليس لها علاقة بالنشاط الرياضي ..

٢- عدم توفر الأجهزة والادوات الرياضية للمساعدة في تنفيذ درس نموذجي مفيد للتربية الرياضية وان توفرت فأنها بنوعيات رديئة

٣- درس التربية الرياضية يكاد يكون لاجود له في المدارس بسبب عدم تعاون ادارات المدارس مع مدرسي التربية الرياضية والتجاوز على الدرس بمنح وقته الى مواد اخرى بحجج متعددة مما اضعف قيمة الدرس وانعكس على المستوى الرياضي للطلبة وقتل المواهب في المدارس

٤- ضعف المقررات والمفردات الخاصة بدرس التربية الرياضية التي يتم تضمينها ضمن خطط الدرس وحسب المراحل الدراسية وعدم مواكبتها للتطور العلمي في مجال التدريس والتدريب والاستمرار بتطبيق الاساليب التقليدية ..

٥- وجود ضعف وتلكؤ واضح لمديريات النشاط الرياضي عموما في المتابعة الدورية والنوعية للمدارس من قبل المشرفين والاطلاع ميدانيا" على واقع تطبيق درس التربية الرياضية بشكل فعال والابتعاد عن المحاباة والمجاملات مما انعكس على اهتمام مدرسي التربية الرياضية في انجاز مهماتهم بالشكل المطلوب ...

٦- عدم وجود او الافتقار الى بطولات رياضية مدرسية شاملة و لكل المحافظات كما كانت في السابق والافتقار الى تجمعات رياضية وبعدد محدود من اللاعبين مما يقلل من امكانية بروز المواهب وهذا تسبب في الحاق الضرر بالرياضة العراقية ولأغلب اللاعبين الرياضية فضلا عن التوقيات غير المناسبة لإقامة هذه البطولات احيانا

٧- ضعف التخصيصات المالية المقدمة لمديريات النشاط الرياضي مما يسبب قصورا واضحا في انجاز المهام والخطط المدرجة ضمن البرنامج الوزاري الخاص بذلك ان وجد ...

٨ - الضعف الواضح بالمستوى العلمي للكثير من مدرسي التربية الرياضية الناتج عن

- اسباب ذاتية تتعلق بالمدرس نفسه بعدم البحث والتقصي والدراسة لتطوير امكاناته

العلمية وبالتالي الاسهام في تطوير قدرات الطالب العلمية في مجال الرياضة

- اطمئنان المدرس بعدم وجود متابعة رسمية للمشرفين الرياضيين او مسؤولي النشاط

الرياضي ومحاسبة المقصرين بهذا الموضوع وان وجدت فان طابعها الاساس سيكون

المجاملات على حساب المصلحة العامة ...

- عدم وجود اختبارات دورية للمدرسين تكون في بداية العام الدراسي ومنتصفه للوقوف

على حقيقة المستوى العلمي لهم ...

- عدم استخدام مبدأ الثواب للمدرس المجتهد والذي يؤدي واجباته بالشكل المأمثل و يحقق

نتائج ايجابية ومبدأ العقاب مع المقصرين وبالتالي عدم الحرص على القيام بواجباته بشكل

سليم

٩- ضعف الدور الاعلامي سواء اعلام الوزارة او وسائل الاعلام الاخرى وعدم تسليط او

توجيه الازواء على واقع الرياضة المدرسية فضلا عن البطولات بالشكل الذي يبرز

اهميتها (في السابق كان حضور الجماهير والعوائل الى المنافسات في البطولات) و هذا

كان يعطي حافزا ودافعا معنويا للطلبة المشاركين بتقديم افضل مستوى ينعكس ايجابا

على مستوى التطور في الرياضة المدرسية

١٠- النظرة السلبية الى درس التربية الرياضية من قبل ادارات المدارس واعتباره درسا تكميليا والطالب يحصل على اعلى درجة دون اي جهد او اختبار مما يفقده اهميته التي يستحق

١١- عدم الاهتمام بالموهوبين واكتشافهم بالاعتماد على اشخاص يمتلكون القدرة على كشف وتشخيص ذوي المواهب والامكانات وتوجيههم الوجهة الصحيحة (الكشافين) مع العلم كان هناك اساتذة بنفس العنوان اعلاه كانوا سببا في بروز اسماء لامعة في الرياضة العراقية بمختلف اشكالها والكثير من دول العالم المتقدم بهذا المجال تعمل بنفس هذه الآلية.....

المقترحات والحلول

١- تشكيل مجلس اعلى للرياضة المدرسية او لجنة عليا في الوزارة بأشراف السيد الوزير او وكيل الوزارة للتخطيط والاعداد لاستراتيجية وطنية لتطوير واقع الرياضة المدرسية وكذلك لزيادة الدور الرقابي على جميع المؤسسات ذات العلاقة بالجانب الرياضي ويمنح صلاحيات محددة بتعليمات ذات صفة قانونية حتى لا يتعارض مع التشريعات الاخرى ذات الصلة لمتابعة ملف الرياضة المدرسية بشكل عام ودرس التربية الرياضية في المدارس بشكل خاص لأهميتها في المجالات الصحية والرياضية والاعلامية والاجتماعية وبالتنسيق والاستفادة من الخبرات المتراكمة في وزارات او جهات اخرى كوزارة الشباب والرياضة ووزارة التعليم العالي واللجنة الاولمبية

٢- وضع خطة فاعلة ضمن البرنامج الحكومي للنهوض بالواقع الرياضي بشكل عام والرياضة المدرسية بشكل خاص والزام وزارة التربية وهي الجهة الرسمية المعنية بشكل مباشر بمتابعة انجاز وتطبيق هذه الخطة ضمن مدد زمنية محددة ومتابعة تنفيذ ذلك

بالاستفادة من نتائج الدراسات العليا (الماجستير – الدكتوراه) التي ترتبط بالجانب الرياضي في المدارس

٣- انجاز البنى التحتية من ملاعب او قاعات رياضية متعددة الاغراض واخذ بنظر الاعتبار عند تشييد مدارس جديدة ان يكون للمنشآت الرياضية وجود حقيقي وفي حال لم تكن الارض كافية لبناء هذه المنشآت في المدارس المشيدة في وقت سابق او الحديثة بالإمكان استثمار البناء العمودي كالطوابق العليا لتشييد قاعات رياضية او ملاعب مغطاة بالعشب الصناعي او التارتان لتطبيق درس التربية الرياضية وهذه الطريقة تم تطبيقها داخل وخارج العراق وهي غير مكلفة

٤- تحديث مفردات المناهج المقررة من النشاط الرياضي في الوزارة لتطوير الاليات المعتمدة حاليا لدرس التربية الرياضية والابتعاد عن الاساليب التقليدية في محتوى الدرس وما يتضمنه من نشاطات لتطوير قدرات الافراد الذهنية والحركية بالاعتماد على حملة الشهادات العليا في الوزارة وايضا في وزارة التعليم العالي وذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال لان الهدف واحد ومتابعة تنفيذ هذه المفردات ضمن السقف الزمني المحدد لها واعتماد دقة ودرجة التنفيذ كأحد معايير تقييم الادارات المدرسية

٥- الزام ادارات المدارس بالاهتمام بتنفيذ درس التربية الرياضية من قبل المدرس المختص على الوجه الكامل ومتابعة اداء مدرس التربية الرياضية بهذا الاتجاه وعدم تكليفه بواجبات ليس لها علاقة بخصوصية عمله مع متابعة تنفيذ النشاطات اللاصفية المتمثلة بالتدريب للفرق الرياضية لأجل اكمال استعداداتها للبطولات ومحاسبة المقصرين بحزم

٦- مراعاة التوقيت المناسب لدرس التربية الرياضية وعدم جعله الحصة الاخيرة لتقوية الفرصة على من يؤيد اهمال تطبيقه

٧- زيادة الدعم المادي والمعنوي المطلوب سواء لمديريات النشاط او المدارس فضلا عن توفير الاجهزة والادوات ذات النوعية الجيدة وتسليمها الى المدارس في بداية العام الدراسي وعدم التأخير لفسح المجال للمدرسين لأداء مهامهم بشكل مبكر واعداد الرياضيين والفرق الرياضية للبطولات بشكل مناسب

٨- تطوير القدرات العلمية لمدرسي التربية الرياضية بإقامة دورات تطويرية نوعية (نظرية وعملية) بالاستفادة من حملة الشهادات العليا في وزارتي التربية والتعليم العالي وبما يتناسب مع التطورات الحاصلة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات في التدريس والتدريب الرياضي ..

٩- اجراء اختبارات نظرية وعملية بداية كل عام دراسي من قبل لجان علمية متخصصة لمدرسي التربية الرياضية مع اجراء فحص طبي لمراعاة الوزن وتكريم المتميزين ومحاسبة الفاشلين (مبدأ الثواب والعقاب)

١٠- التأكيد على اعتماد الاختبارات الدورية النظرية والعملية للطلبة في مادة التربية الرياضية واعتماد التقييم الموضوعي مما يضافى على المادة الدراسية الهامة التي تستحق وعدم التقليل من شأنها ومحاسبة المدرس المقصر بهذا الاتجاه من قبل ادارة المدرسة بوجود متابعة حقيقية من مشرفي التربية الرياضية ومن المستحسن حضورهم لبعض الاختبارات واعتماد آليتها ونتائجها كأحد معايير التقييم لمدرس المادة

١١- الاستفادة من حملة الشهادات العليا في وزارتي التعليم العالي والتربية لتشكل لجان مشتركة لوضع الاسس والخطوات اللازمة لبرامج فعالة للمساهمة في تطوير الرياضة المدرسية وتحسين المخرجات من وزارة التربية الى وزارة التعليم العالي وبالتحديد كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة وايضا مخرجات هذه الكليات الى وزارتي التربية والشباب والرياضة بعد اكمال الدراسة الجامعية

١٢- زيادة الدور الاعلامي سواء الخاص بأعلام الوزارة او شبكة الاعلام العراقي ومتابعة البطولات والانشطة الرياضية المدرسية وابرار الدور الايجابي لمخرجات هذه البطولات والاشادة بالمتميزين من الطلبة مع زيادة البرامج الاعلامية التي تؤكد على اهمية الممارسة الفعالة للرياضة في المدارس من خلال دروس التربية الرياضية وايضا دور الفرق الرياضية المدرسية للاشتراك في هذه البطولات في تقوية النسيج الاجتماعي بين الطلبة وتقليل السلوك العدواني لهم وتوجيه نشاطاتهم بالاتجاه الايجابي وابعادهم عن طرق الانحراف الكثيرة (نتيجة ضعف الرقابة وضعف الشعور بالمسؤولية لدى البعض) من خلال التأكيد على ممارسة الانشطة الرياضية المتنوعة ودورها المهم في بناء وصقل شخصية الطالب الذي سيكون فيما بعد احد قادة المجتمع

١٣- لاجل الارتقاء بالرياضة المدرسية يمكن ان يكون الاعلام داعم حقيقي لتطوير هذا الجانب عن طريق تخصيص صفحة رياضية مقروءة او مرئية او برنامج اسبوعي خاص للرياضة المدرسية ونشاطاتها ويمكن الاستفادة من آراء الخبراء وذوي الاختصاص في هذا الجانب ...

١٤- التنسيق بين وزارة التربية والمحافظات لتخصيص قطع اراضي مناسبة لإقامة منشآت رياضية عليها خاصة بالوزارة لأجراء المسابقات والفعاليات الرياضية وتكون متابعتها مسؤولية مديريات التربية في المحافظات وبإشراف المحافظ لغرض المحافظة عليها واستمرار ديمومتها خدمة للحركة الرياضية الطلابية خاصة والرياضة العراقية عامة

١٥- قيام النشاط الرياضي في مديريات التربية باعتماد تجربة المدرس الثاني للقيام بواجبات الاشراف على اعداد المنتخبات المدرسية لكافة اللاعبين بعنوان مدرب العاب مع وجود متابعة دقيقة لعمله واكيد سينعكس ادائه على مستوى النتائج المتحققة لهذه المنتخبات في البطولات المدرسية الرسمية

١٦- ضرورة التنسيق والتوأمة بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة للاستفادة من منشآت منتديات الشباب في المحافظات وهي كثيرة ومناسبة لإقامة النشاطات الرياضية المدرسية مما يساعد في اكمالها ضمن الخطط الزمنية والتطبيقية المعدة لها وايضا اعادة الروح الى هذه المنتديات بعد توقف اغلبها

١٧- انشاء مدارس خاصة تابعة لوزارة التربية لاحتضان الموهوبين من الطلبة (اسوة بمدارس المتميزين علميا) او مدرسة للتربية الرياضية بدءا" من المرحلة المتوسطة وحتى الثانوية وتوفير جميع المستلزمات المطلوبة واعطاء مساحة زمنية اكبر لحصص التربية الرياضية مع اعطاء اولوية لهم في القبول بكليات التربية البدنية دون شرط اجراء الاختبارات الخاصة بالمتقدمين للقبول من خريجي الدراسة الاعدادية بفروعها المختلفة وضمن نسب تحدد بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي مما يسهم في صناعة بطل رياضي يمتلك قاعدة معرفية وحركية مميزة وبالإمكان تشكيل لجنة خبراء من وزارتي التربية والتعليم العالي لاختيار هؤلاء الموهوبين ضمن مواصفات محددة واعتماد بطاقة او استمارة معلومات تتضمن كل ما يخص الطالب شبيهة بالبطاقة الصحية توفر قاعدة بيانات يمكن العودة لها في اي وقت.....

١٨- التاكيد على وزارة التربية اقامة مؤتمر وطني للرياضة المدرسية سنويا لمناقشة ما تحقق خلال العام الدراسي المنصرم وماهي الخطط الموضوعية حتى يكون العام الدراسي الجديد افضل من العام السابق وبالإمكان دعوة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال والاستفادة من التجارب العالمية لتطوير الرياضة المدرسية

١٩- اقامة مؤتمر وطني للرياضة العراقية باشراف حكومي عال على ان تكون توصياته ملزمة بالتنفيذ من الجهات ذات العلاقة ومتابعة ذلك من قبل لجان مخصصة لهذا الغرض

٢٠- من اجل زيادة العقيدة الوطنية والايمان بالعراق وطن واحد اقترح ان تقوم وزارة التربية باصدار كتيب صغير يتضمن شعارات وطنية موحدة تدعوا للوحدة والتضامن بين اطياف الشعب المتجسد وجودهم كطلبة في المدرسة وتكون الممارسة العملية لذلك صباح يوم الخميس عند اجراء مراسيم رفع العلم العراقي

ا د فاضل دحام منصور

ا د حذيفة ابراهيم خليل

ا د سرمد احمد موسى

ا د ميثاق غازي محمد

الرياضة وصحة المجتمع

المقدمة:

أصبح الإنسان في وقتنا الحاضر أكثر خمولاً وأقل نشاطاً بدنياً بسبب تطور الحياة وخاصة الرقمية منها، الأمر الذي أدى الى زيادة عامل الخطورة للإصابة بالأمراض المزمنة او ما تعرف بأمراض العصر والتي يكون سببها الأساس هو زيادة الوزن

والسمنة، وان وجود المجتمع الصحي يعمل على تطوير اقتصاديات الدول من خلال تقليل النفقات لمكافحة الامراض غير الانتقالية فضلاً عن زيادة إنتاجية المجتمع وتطوره من خلال خلق مجتمع صحي قابل على العمل والإنتاج.

وتعرف اللياقة البدنية المرتبطة بالصحة (Health-Related Fitness) نظرياً على أنها بنية متعددة الأبعاد تحتوي على مكونات التحمل القلبي التنفسي والقوة العضلية والتحمل العضلي والمرونة والتكوين الجسمي.

وقد وفرت العديد من الدول الامكانيات العلمية والمادية والبشرية واللوجستية كافة على حد سواء لأجل رفع مستويات اللياقة البدنية المرتبطة بالصحة لدى افراد مجتمعاتها ولمختلف الاعمار، فضلاً عن وضع البرامج الخاصة في تطويرها في خططها الاستراتيجية بعيدة المدى وجعلها هدفاً اساسياً رؤاهم المستقبلية. وقد حذت العديد من دول العالم الثالث المسار نفسه لما للموضوع من اهمية بالغة في صحة المجتمع.

أذ يشير (تقرير كبير الجراحين الامريكيين-١٩٩٦) الى ارتباط ارتفاع مستوى النشاط البدني المنتظم مع انخفاض معدلات الوفيات لكل من الأطفال والبالغين وكبار العمر، وإن الأفراد الذين يكون لديهم نشاط بدني معتدل ومنتظم تكون لديهم معدلات وفاة أقل ممن هم أقل نشاطاً. كما يُعتقد أن النشاط البدني الروتيني مفيد لأكثر من ٢٥ حالة مزمنة. كما ارتبطت سبعة أمراض مزمنة على وجه الخصوص بنمط الحياة غير النشط جسدياً (الخمول) وهي مرض الشريان التاجي والسكتة الدماغية وارتفاع ضغط الدم وسرطان القولون وسرطان الثدي وداء السكري من النوع الثاني وهشاشة العظام.

واوصت العديد من المنظمات والجمعيات الدولية العالمية على ضرورة ممارسة النشاط البدني وللصفات العمرية كلها ولكلا الجنسين. اذ أوصت منظمة الصحة العالمية (WHO) التي في إستراتيجيتها العالمية حول الغذاء والنشاط البدني بممارسة النشاط البدني بما لا يقل عن (٣٠) دقيقة يومياً أو معظم أيام الأسبوع. أما الجمعية الامريكية لطب القلب (AHA) فأوصت الأفراد في كل الأعمار أن يمارسوا نشاطاً بدنياً، ضمن برنامج شامل لتنمية الصحة ودرء الأمراض. أما الكلية الامريكية للطب الرياضي (ACSM) ومركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) فأوصت بممارسة الرياضة من اجل الصحة بما لا يقل عن (١٥٠) دقيقة اسبوعياً، وبما لا يقل عن يومين

من تدريبات القوة العضلية، وعلى ان يكون مستوى النشاط بالقدر الممكن وعلى وفق قدرة المتدرب.

ماذا تخبرنا الدراسات؟ (دراسات وإحصائيات):

بينت الدراسات العلمية الآتي:

- دراسة نفذت عام (٢٠١٣) بينت ان (٣٤,٨%) من البالغين في أوروبا فوق عمر (١٥) سنة لا يمارسون النشاط البدني.
- دراسة نفذت بين عامي (٢٠١٣-٢٠١٧) بينت ان (١٠,١-٤٣,٦) من تسع دول من شرقي اسيا وأروبا لا يمارسون النشاط البدني.
- دراسة نفذت عام (٢٠٢٢) بينت ان (٤٥%) من دول الاتحاد الأوروبي لا يمارسون النشاط البدني.
- وفق (WHO) يمكن الحد من (١٠٠٠٠) حالة وفاة مبكرة للأعمار (٣٠-٧٠) سنة إذا ما تمت ممارسة النشاط البدني بانتظام.
- بين احرث تقرير لـ (WHO) الصادر سنة (٢٠٢٢) ان:
 - ✓ خطر الوفاة يزداد بنسبة (٢٠-٣٠%) لدى الافراد غير الممارسين للنشاط البدني الكافي الموصى به.
 - ✓ (٨٠%) من سكان العالم المراهقين لا يمارسون النشاط البدني الموصى به.
 - ✓ (١) من كل (٤-٥) اشخاص على مستوى العالم غير نشيطين بدنياً، او بمستوى اقل مما موصى به.

• يذكر تقرير (CDC) الأمريكية (٢٠٢٣) ان النقص في النشاط البدني يرتبط بحوالي (١١٧) مليار دولار من تكاليف الرعاية الصحية السنوية وحوالي (١٠) في المائة من الوفيات المبكرة في الولايات المتحدة.

• دراسة دول الاتحاد الأوربي اشارت انه يمكن تقليل نفقات الميزانية بمقدار (٠,٦%) الخاصة بالرعاية الصحية إذا ما تمت ممارسة النشاط البدني وفق توصيات (WHO).

أما على صعيد دولة العراق فيشير اخر تقرير لمنظمة الصحة العالمية نشر في (١١ أكتوبر ٢٠٢٢) فيشير الى:

• ان نسبة من يشكلون عمر تحت (٢٠) سنة هي (٤٨%)، في حين نسبة من يشكلون عمر فوق (٦٠) سنة هي (٥%).

• ان متوسط طول عمر الذكر منذ الولادة هو (٦٩) سنة، مقابل (٧٤) سنة للإناث.

• ان نسبة الافراد غير النشطين من المراهقين بعمر (١١-١٧) سنة هو: (٨٠%) ذكور، و (٩١) إناث.

• ان نسبة الافراد غير النشطين من البالغين بعمر (فوق ١٨) سنة هو: (٤٠%) ذكور، و (٦٥) إناث.

• ان نسبة الافراد غير النشطين من البالغين بعمر (فوق ٧٠) سنة هو: (٥٥%) ذكور، و (٧٨) إناث.

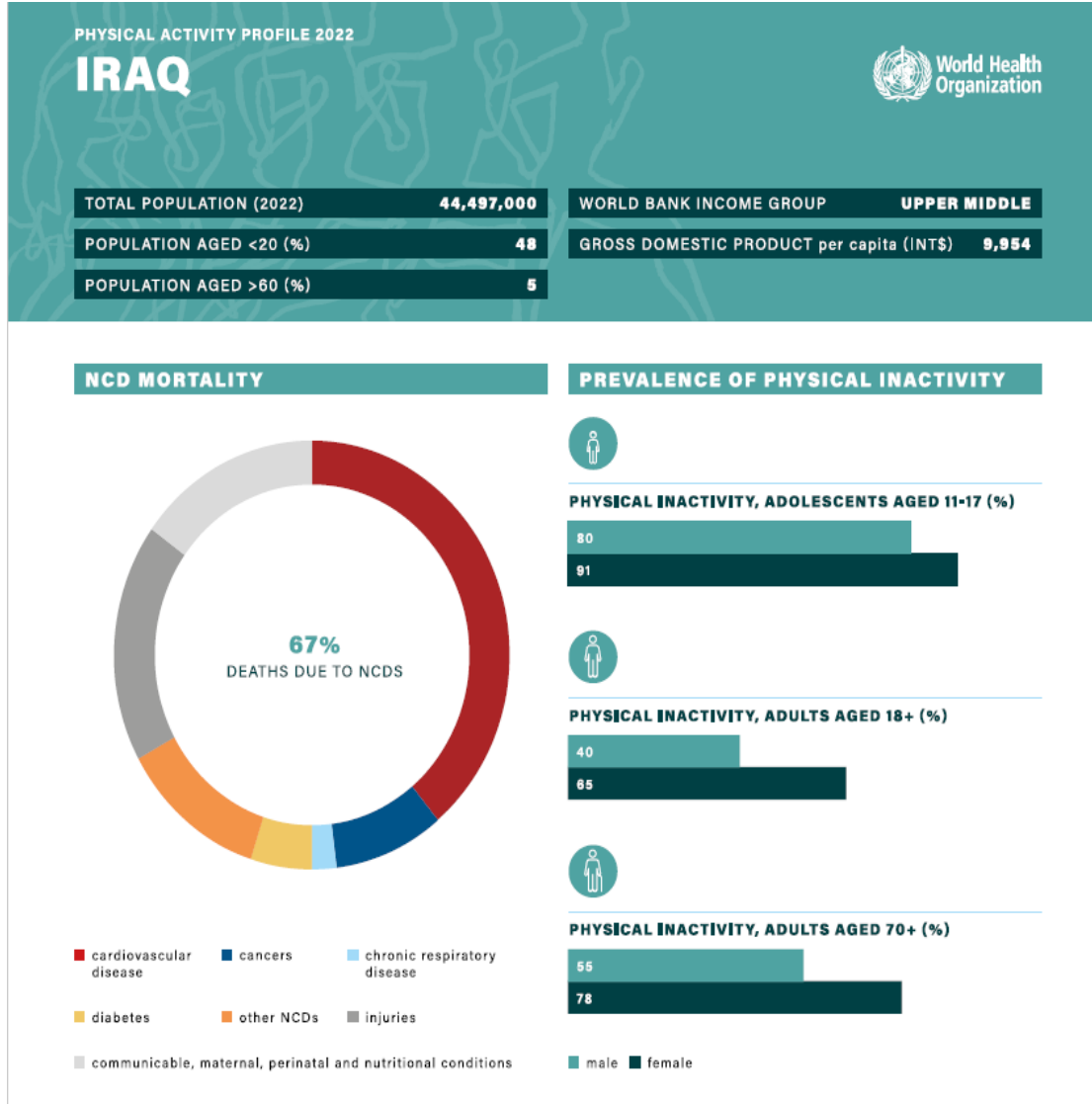
• ان نسبة الوفيات المتحققة بسبب الامراض غير السارية (non-communicable diseases - NCDs) هو (٦٧%).

ويلاحظ من الاحصائيات ان نسبة عدم ممارسة النشاط البدني عالية لجميع الفئات العمرية ولكلا الجنسين، فضلاً عن ارتفاع نسبة حالات الموت بسبب الامراض غير السارية مثل امراض القلب والاعوية الدموية والسرطان وامراض الجهاز التنفسي المزمنة وداء السكري والاصابات والامراض الاخرى على شاكلتها.

ان الأمراض غير السارية، بما في ذلك الأمراض القلبية والسكتة الدماغية والسرطان وداء السكري وأمراض الرئة المزمنة، مسؤولة مجتمعة عن (٧٤%) من جميع الوفيات في العالم. ويحدث ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع الوفيات الناجمة عن

الأمراض غير السارية، وان (٨٦%) من (١٧) مليون شخص يتوفون قبل الأوان أو قبل بلوغهم سن السبعين، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. (WHO).

كما أجرت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية دراسة عن عوامل خطورة الخمول البدني والأمراض المزمنة في العراق، وتم نشره في موقع منظمة الصحة العالمية في (١٩ أكتوبر ٢٠٢٢) وأظهرت نتائجها إن (٦٤,٥%) من عينة البحث يمارسون المشي للتنقل لمدة (١٠) دقائق يومياً مقابل (٢٨,٥%) يمارسون المشي للتنقل لمدة (٣٠) دقيقة يومياً ولمدة خمسة أيام أو أكثر في الاسبوع، وان معدل هذا النشاط يقل كلما زادت أعمار أفراد العينة، كما بينت الدراسة ان الرجال يمارسون المشي بشكل أكثر من النساء، وان (١٠,٥%) يمارسون أنشطة بدنية عالية الشدة، في حين ان نسبة الممارسين للأنشطة البدنية متوسطة الشدة (٣٢%)، وإن اكبر نسبة هم الأفراد الممارسون للأنشطة بدنية منخفضة الشدة (٥٦,٧%)، وبينت الدراسة إن نسب ممارسة الأنشطة البدنية هي غير كافية ولا تلبي الطموح سواء أكان خلال العمل أو ممارسة الرياضة الترويحية. كما إن نسبة الأفراد المصابين بالزيادة في الوزن كانت (٦٦,٩%)، وتشير التقديرات الى أن معدل السمنة كان بنسبة شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص، وان النسبة كانت أكبر عند الإناث مقارنة بالرجال إذ بلغت نسبة النساء (٣٨,٢%) أما الرجال فكانت نسبتهم (٢٦,٢%).



المقترحات:

• المقترحات لتحقيق الاهداف طويلة الأمد:

- ✓ تشكيل لجنة عليا بتمثيل وزارات الدولة ذات العلاقة تُعنى بوضع رؤيا (عراق أنشط بدنياً ٢٠٣٠).
- ✓ تقدم اللجنة العليا للرؤيا التوصيات الواجب تنفيذها ضمن خطط الدولة المستقبلية لأجل تعزيز ممارسة النشاط البدني والتنقيف والقياس والبنى التحتية والدراسات والإحصاءات الدورية وتقديم التقارير السنوية.

• المقترحات لتحقيق الاهداف قصيرة الأمد:

- ✓ على الوزارات ذات العلاقة نشر الوعي والتثقيف الصحي لممارسة النشاط البدني عبر منصات التواصل الاجتماعي والرسائل النصية والاعلاميين المرئي والسمعي، وعلى وفق التوصيات العالمية.
- ✓ الاهتمام بالرياضة المدرسية وتضمين النشاط البدني ضمن المقررات الجامعية.
- ✓ التشجيع على المشي واستخدام الدراجات الهوائية.
- ✓ وضع اللوحات الارشادية والتثقيفية في الطرقات المؤهلة (كورنيش أبو نؤاس نموذجاً)

النتائج المرجوة من الرؤيا:

- تقليل نسب الوفيات نتيجة الامراض غير السارية.
- زيادة معدل النشاط البدني وتقليل نسبة الخمول ومكافحة زيادة الوزن والسمنة والأمراض المرتبطة بها.
- تقليل نفقات الدولة على القطاع الصحي.
- تحسين الحالة الصحة العامة ونمط الحياة زيادة الإنتاجية وتحسين المزاج والحالة النفسية والبدنية.
- نشر ثقافة النشاط البدني المرتبط بالصحة.

أ.د. أسامة أحمد حسين الطائي جامعة بغداد – كلية التربية البدنية وعلوم	أ.د. جمعة محمد عوض جامعة الانبار – كلية التربية البدنية وعلوم	أ.م.د. عدنان هادي بولص جامعة الحمدانية – كلية التربية – قسم التربية
---	---	--

البدنية وعلوم الرياضة
٠٧٧٠٣٠٤٥١٥٥

الرياضة
٠٧٧١٩١٨٣٣٣٤

الرياضة
٠٧٧٠٢٣٠٣٧٣٧

تعزيز العقيدة الوطنية للشباب

ا د فاضل دحام

ا د سمير راجي عبيس

ا د سيف ساجد ياسر

منصور

- عندما نتحدث عن مفهوم العقيدة الوطنية فإننا نتحدث عن موضوع في غاية الأهمية
لارتباطه بقيم وعادات وتقاليد شعوب متعددة لكل منها شخصيته التي تميزه عن الآخرين
.....

- والعقيدة اصطلاحاً تعني تعزيز الولاء الوطني و تمثل قاعدة اساسية وضرورية لبناء
الوطن الموحد وهي تخص منطقة جغرافية محددة يطلق عليها مسمى (الوطن)
يؤمن بها مواطنوها والتي يجمعهم فيها تأريخ ومبادئ وقيم مشتركة مستمدة من العقيدة او

العقائد الدينية لسكانها والارث الحضاري لهم وتمثل الايمان الجازم عقلا وفكرا" وضميرا"
للوطن

- الوطنية تمثل ارتباط الانسان بوطنه والالتزام به والاستعداد للتضحية في سبيله وان
تكون مصلحته فوق المصالح الشخصية

- والمراقب لما يحدث في السنوات الاخيرة بروز ظاهرة غير صحية دخيلة على طبيعة
وتقاليد ومفاهيم المواطن العراقي وهي ضعف الدافع الوطني وتغليب للمصالح الشخصية
للأفراد او الجماعات على حساب المصلحة الوطنية وقد يكون احد اسباب ظهورها
المفاهيم الجديدة التي تزامنت مع سقوط النظام السياسي ومجيء قوات الاحتلال والانتشار
الواسع للكثير من الممارسات التي لا ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد لشعبنا ومنها على
سبيل المثال لا الحصر الاستخدام غير المقنن للانترنت ودعم الخارج لحالة الانسلاخ
الوطني وخصوصا فئة الشباب من خلال اساليب متعددة لتحبيدها عن مشاركتها في اداء
واجباتها تجاه الوطن من اجل اضعاف الحس الوطني والانشغال بما يؤمن الملذات الوقتية
وامور اخرى تقلل من شأن العقيدة الوطنية و التضحية من اجلها وجعل الجانب الشخصي
والامتيازات الشخصية الهدف الاسمي لها دون النظر الى التأثير السلبي وحجم الضرر
الذي سيصيب مستقبل الوطن ، كما ان شعور البعض بعدم المساواة بين افراد الشعب
على اساس قومي او ديني او مذهبي كان له صدى كبير باتجاه التخلي عن الهوية الوطنية
.....

- وسائل الاعلام المغرض والمعادى (محليا وخارجيا) لعبت دورا كبيرا باتجاه تقليل
الاهتمام والالتزام بالعقيدة الوطنية من خلال الترويج لأحداث او تصرفات وتضخيمها
اعلاميا " لاجل افراغ الهوية الوطنية من محتواها وجعلها في اسفل اهتمامات المواطن
ليصبح سهل الانقياد لتنفيذ اجندات وافكار ليس لها علاقة بالواقع الوطني

- الهدف الاساس للخارج هو السعي لابقاء العراق ضعيفا لا يمتلك مقومات البناء لدولة حديثة وقوية مؤثرة في المحيط الاقليمي والدولي باستخدام كل الوراق المتاحة لديه واهمها اضعاف الحس الوطني و تسويق مفاهيم القوميات والطوائف والمذاهب لتشتيت القوى و اضعاف الهمم وكان التركيز موجها نحو فئة الشباب كونها المرحلة العمرية التي يعول عليها في بناء الوطن

على اسوار التلاحم والتوحد الوطني وظهر واضحا" للعيان بعد الفتوى المباركة للسيد السيستاني (رعاه الله) لمقاومة عصابات داعش والنتائج المتحققة على صعيد تعزيز اللحمة الوطنية العراقية

- وفي الجانب الرياضي كانت دورة كاس الخليج العربي الاخيرة خير دليل على مدى ومستوى الحس الوطني للشعب العراقي والذي تجسد بالحضور الجماهيري المتنوع والتلاحم الوطني بمساندة لاعبي المنتخب وتقديم الدعم المعنوي المتواصل والذي انعكس على مستوى الدافع والحافز الداخلي لديهم وبذل اقصى الجهود لتحقيق النتائج الايجابية، والامل كبير في عقول وسواعد الاخيار من ابناء هذا الشعب في اعادة الهبة للوطن والمواطن وعدم الانسياق وراء الشعارات البراقة والزائفة ...

المقترحات لتعزيز العقيدة الوطنية

لأجل بناء نموذج للمجتمع الذي تسوده مبادئ وقيم وتشريعات وطنية يجب اعتماد المعايير التالية كأسس للنهوض بالعقيدة الوطنية بشكل فاعل ومؤثر

١- النشيد الوطني : من الاسس التي تعزز الحس الوطني والشعور العالي بالانتماء لهذا الوطن ان نفتخر جميعا بالنشيد الوطني له ولزيادة مستوى العقيدة الوطنية ارى ان يتم بث النشيد الوطني يوميا الساعة (الثامنة صباحا) اذ يكون الغالبية من المواطنين متوجيهم الى اعمالهم سواء الحكومية او الخاصة وعلى الجميع التوقف عن الحركة)

المشي - السيارات)ويجب ان يطبق بجميع محافظات العراق من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب على ان يتم محاسبة المتهاون والمقصر بتطبيق ذلك

٢- المبادرة البناءة والقبول بالتنوع بالقوميات والاديان والمذاهب وبما لا يسبب اثاره المشاكل في المجتمع واعتبار ذلك مصدر قوة لا مصدر للتناحر والتفرقة مما يفرض بالضرورة الوصول الى حالة توافقية تخدم المجتمع بجميع اطيافه وتحافظ على وحدته الوطنية وتسهم في احداث التطور المطلوب لان الحلول المنفردة قد تسبب الفرقة والصدام بين ابناء الوطن الواحد (اي هناك قناعة تامة بان الوطن فيه عدد من القوميات والاديان والمذاهب يجب ان تحترم خصوصيتها وحقوقها ضمن الاطار العام للبلاد مع التأكيد على ان هذه الخصوصية لا تعلوا على كيان المجتمع عموما) ...

٣- احترام الرأي الاخر كأساس للشراكة بين الجميع على قاعدة المساواة سواء في العرق او الجنس او الدين او المذهب او القومية وبما يضمن حقوق الجميع وما يترتب عليهم من التزامات تجاه وطنهم على ان يكون خيار الوطن ومصالح شعبه في المقام الاول

٤- البحث عن المشتركات بين اطياف المجتمع وابرازها والعمل على تعزيزها وتقليل التباينات وبذل الجهود لتلافيها بما يخدم حقوق الجميع ووحدتهم (تعزيز المقومات التي تمثل عنصر جمعي لاءاء الوطن كاللغة والدين والتاريخ المشترك والمصير الواحد)

٥- القبول بتعديل القوانين والتشريعات التي تنثير القضايا الخلافية بما يضمن مشاركة الجميع مشاركة حقيقية وفعالة لاءاء الوطن كل من موقعه (الهدف هو الحفاظ على وحدة البلد لان قوة افراد الشعب بتوحدهم ووحدة بلدهم)

٦- المواطنة لا تكتمل دون ممارسة واجب المسائلة لان المواطنة تمثل الحقوق والواجبات والسلوكيات وهذا ما تضمنته كل التعاليم للاديان السماوية من جهة بيان وتوضيح

الواجبات المطلوب ادائها والحقوق المطلوب الحصول عليها بما يضمن العدالة واستخدام مبدأ الثواب والعقاب لإرساء دعائمها

٧- العمل بجدية لإبراز دور الهوية الوطنية ليكون لها شأنًا كبيرًا أمام الهويات الأخرى في المنطقة والعالم من خلال الاعلام الموجه لهذا الغرض وابعاد الاعلام السلبي والمعرض وتقليل تأثيراته (التأكيد على قيمة هويتنا الوطنية التي تمثل شخصيتنا المستقلة والقوية ...

٨- فرض رقابة صارمة على الأشخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بالضد من الهوية الوطنية واصدار القوانين التي تحاسب من يعمل او يروج لهذه الممارسات

٩- لتعزيز العقيدة والهوية الوطنية يجب ان يكون الجميع تحت طائلة القانون دون تمييز وتوزيع عادل للثروات بما يضمن العيش الكريم لجميع المواطنين

١٠- حملة اعلامية للتوعية الوطنية (وسائل الاعلام المقروءة كالصحف والمجلات والمسموعة والملصقات الجدارية في الأماكن العامة وحتى في المدارس والجامعات كجزء من الاعداد والبناء التربوي للطلبة والمهرجانات الثقافية والرياضية والدينية بمشاركة الجميع لاثبات حالة التوحد العامة مع الاحتفاظ بالخصوصية لتعريف المواطنين بتاريخ وطنهم والتركيز على الجوانب المشرقة في هذا التاريخ وتعريفهم بمؤسسات الوطن الحضارية فضلًا عن غرس حب القيادة الرشيدة التي تخدم الوطن والمواطن واحترام القانون مما يعكس مظاهر التمدن والتحضر والرقى فضلًا عن البرامج التلفزيونية وعلى جميع القنوات الاعلامية الفضائية التي توضح مفهوم الوطنية وحب الوطن ومحاربة العادات الدخيلة على تاريخ وحضارة وتقاليد شعبنا وابرار الحالات الايجابية والشواهد التاريخية لتعزيز ذلك.....

١١- اقامة يوم وطني للرياضة بإشراف المؤسسات العليا للدولة وان تشارك فيه جميع الرئاسات المواطنين لإعطاء الموضوع الاهمية التي يستحق في تعزيز السلم الاجتماعي ونشر ثقافة الرياضة لخدمة الصحة فضلا عن زيادة الحافز والدافع الوطني للمشاركة في فعالياته على ان يتم تنظيم فقراته بالتنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات المعنية (رئاسة مجلس الوزراء - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة والاعلام - وزارة الداخلية - وزارة الصحة - المحافظين - امانة بغداد و مديريات البلديات في المحافظات وتكريم حالات معينة مثلا (كبار السن او النساء او الاطفال وحتى نماذج معينة من الشباب وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يشارك بهذا اليوم الوطني للرياضة لتحقيق اهداف ابعد من مجرد الفوزالخ)

١٢- اقامة مهرجانات ثقافية ورياضية للشباب واقامة الندوات لزيادة الوعي الوطني واهمية دور الشباب في بناء الوطن ويعزز دوره الانساني بين الشعوب وغرس القيم والمبادئ الاخلاقية التي يعبر عنها من خلال هذه المهرجانات

١٣- التركيز على التربية الوطنية في المدارس و بمراحل مبكرة والعودة لتدريس مواد التربية الوطنية والتربية الاخلاقية في المدارس الابتدائية والمتوسطة

١٤- ايجاد فرص عمل للشباب لترسيخ ارتباطهم بوطنهم وبالتالي عدم التفكير بامور الهجرة خارج البلد او الانجرار وراء تنفيذ الاجندات الخارجية الهادفة لتمزيق وحدة البلد وانهاء دوره الانساني والحضاري والذي يضعف الحس الوطني

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

الى / اللجنة العلمية الموقرة

م / محور التشريعات الرياضية

يعد قطاع الشباب والرياضة من القطاعات المهمة والمؤثرة في العراق نتيجة حجم هذا القطاع في المجتمع العراقي وبسبب عدم وجود دراسات حقيقية لشكل وحجم هذا القطاع او قاعدة بيانات رقمية اصبحت القرارات التي تتخذ من قبل الحكومة العراقية بشقيها التشريعي والتنفيذي قرارات انية على شكل ردت فعل لحدث معين مما سبب ضياع لهذه الطاقات وضعف بالمخرجات واستناداً للمحاور المقدمة من قبل مجلس الوزراء الموقر ندرج لكم أدناه الرؤيا الخاصة بمحور التشريعات الرياضية عسى أن تكون جزء من استراتيجية الدولة طويلة المدى وعليه ارى من الضروري اعادة تقييم للمفاصل التالية لغرض تقويمها والانطلاق لبناء خطط استراتيجية طويلة المدى.

مع التقدير

التشريعات الرياضية وسبل تطويرها :-

ان التشريعات الرياضية لها اهمية بالغة في تطوير الحركة الرياضية في البلد كونها تضع الخط المستقيم الذي يسير عليه الجميع وفق مفاهيم وقواعد واصول واضحة تهدف الى تحقيق الهدف المرجو بأسرع الطرق الامينة والمحصنة ، وتعتبر احد اضلاع المثلث المتساوي الاضلاع الذي يسهم في تكامل عناصر تحقيق هذا الهدف بالإضافة الى الضلع الثاني الذي يمثل المادة او المتطلبات المادية والمالية والضلع الاخر الذي يتمثل بالخبرات والكفاءات سواء كانت ادارية او فنية او رياضية .

ان تسلسل التشريعات تستمد قاعدتها الاساسية من الدستور بشكل مباشر والتي تخص الشباب والرياضة كالمادة (٣٦) من الدستور العراقي ٠٠ بعد ذلك يأتي القانون ثم بعد ذلك اللوائح ثم بعد اللوائح تأتي القرارات المختلفة سواء كانت قرارات وزارية او قرارات مؤسسات.

لقد مرت الدولة العراقية بعد تغيير نظامها منذ عام ٢٠٠٣ بفوضى اجتهادات تشريع لوائح وضوابط قانونية كانت تصاغ لغرض واحد وهو اللطاحة بالخصوم أو ادارات معينة او لغرض منح صلاحيات لجهات حكومية لفرض الهيمنة على مصدر القرار. لتولد بعد ذلك وتشرع قوانين ولدت من هذا الرحم الفوضوي من خلال مُشرع لا يملك الخبرة والاختصاص بل كان جزء من دائرة الخلافات والاختلافات . مما سبب ولادة قوانين تعنى بالرياضة تتضارب فيما بينها وتتناقض بموادها القانونية لتأسس خلافات لاتحل . حتى شكلت حيرة لدى الجهة القضائية الموقرة .

وقبل البداية بالكتابة بأي مشروع لقانون رياضي يجب ان تحدد مصادر القانون الرياضي وان نبدي من حيث انتهت قوانين الدولة كون القوانين الرياضية يصعب تغييرها او احداث تعديلات عليها لعدم دراية اغلب السياسيين والقانونيين بأحكامها. ان مصادر القانون الرياضي هي الاتفاقيات الدولية والقارية والثنائية والقوانين الوطنية والقرارات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص . وان اختيار ما يمكن تطبيقه في العراق من الاتفاقيات

والقوانين الدولية امر مهم فلا موجب لقانون او تعليمات لا يمكن تطبيقها وان واحدة من المعضلات الرئيسية التي واجهت اللجان السابقة هو معرفة هل يسير نظام الدولة بنظام اللامركزية الادارية ام نظام مختلط او نظام اخر كما ان من المهم جدا معرفة تمويل المؤسسات الرياضية او قدرتها على تمويل نفسها . كذلك وجب ان يكون القانون الرياضي المشرع اذا ما اردنا تطبيقه لابد من وجود صلة بجميع القوانين الاخرى واهمها القانون المدني بخصوص العقود التجارية فيما يخص الاعمال الربحية والعقوبات فيما يخص المخالفات والجرائم المالية والجنائية . والاهم من ذلك وجود قضاء تحكيمي (يشبه قضاء محكمة الكاس) واختيار متمرسين في هذا المجال وان تخضع احكامها لجهة طعن (امام محكمة التمييز مثلا)

// المقترحات

أولاً تشكيل اللجان :-

تشكيل لجنة باختصاصات مختلفة تتمتع بخبرة قانونية بالشأن الرياضي من السادة القضاة أو المحامين وعضوية خبراء رياضيين بصفة مستشارين غير عاملين في الوسط الرياضي (ليسوا جزءاً من المنظومة الرياضية / أولمبية / اتحادات رياضية / أندية رياضية / موظفين في وزارة الشباب والرياضة) لغرض اعادة دراسة القوانين الاربعة الرياضية النافذة وهي (قانون الاندية الرياضية المرقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ وتعديله ٣٧ لعام ١٩٨٨ / قانون وزارة الشباب والرياضة المرقم ٢٥ لعام / قانون اللجنة الاولمبية المرقم (٢٩) لعام ٢٠١٩ / قانون الاتحادات الرياضية المرقم (٢٤) لمعالجة المواد القانونية المتضاربة بين تلك القوانين . أما بتعديلها أو بحذفها تقدم كورقة عمل تعديل قانون الى مجلس النواب مع مراعاة أن تحفظ تلك التعديلات شكل وسياسة الدولة العراقية وطبيعة المجتمع ومكوناته الرافض للتوارث والتسلط بعيداً عن التقليد واستتساخ قوانين الدول المجاورة أو المتقدمة .

ثانيا / تنفيذ التشريعات:-

ان المشكلة احيانا ليست في التشريعات فقط ولكن في تنفيذ تلك التشريعات فهناك من يعمل على افراغها من محتواها مع سبق الاصرار فواحدة من اسباب نجاح المؤسسات والجهات التنفيذية هي احترام وتطبيق قوانين الدولة المشرعة ايا كانت تبعاتها ومخرجاتها وما حدث بعد تغيير النظام هو مزاجية المؤسسات الحكومية والمدنية في تطبيق هذه القوانين بأسلوب انتقائي لفقرات هذه القوانين بما يتلائم والمصلحة الخاصة . وأسباب ذلك هو ما ذكر في الفقرة اولاً اعلاه وكذلك ضعف الجهة المنفذة وغياب الرقيب المحاسب الالعى .

لذا أقترح تشكيل لجنة مختصة من خارج المؤسسات الرياضية الحكومية والمدنية تُلزم وتُحاسب هذه المؤسسات بتطبيق فقرات القوانين التشريعية داخل تلك المؤسسات للحفاظ على هبة الدولة وسيادتها ، على أن ترتبط هذه اللجنة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء أو مجلس القضاء الأعلى.

ثالثاً:- المال العام

يعد المال العصب لإنجاح اي نشاط ايا كان شكله ومضمونه وخلال الفترة التي تلت تغيير النظام خصصت اموال ضخمة لقطاع الشباب والرياضة بعض هذه الاموال لم تخضع لرقابة الدولة بحجج واهية غير حقيقية أفنّع بها مؤسسات الدولة المانحة لقلّة الخبرة مما سبب توظيف تلك الاموال بشكل خاطئ لم تحقق الاهداف التي رصدت لأجلها بل كانت سبب في ابعاد ذوي الاختصاص والكفاءات عن العمل في تلك المؤسسات فبدل من

صناعة مؤسسات وطنية احترافية صانعة للإنجاز تحولت الى صناعة مؤسسات دكتاتورية متوارثة للإدارات طاردة للإنجاز .

لذا نقترح تشكيل لجنة حكومية بعضوية مجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الشباب والرياضة لمتابعة حجم الاموال المرصودة ومقارنتها بحجم الانجاز الموثق بمناهج المؤسسات الرياضية الحكومية والمدنية كخطط وأهداف والمتحقق على ان تعتمد آلية غير الية الرقابة المالية المستخدمة في متابعة تلك الاموال .

كما نقترح ادراج مادة قانونية تعفي الشركات التي تستورد المعدات الرياضية للنادية والاتحادات من الخارج من الضرائب بنسبة معينة تساعد على تشجيعها وانتشارها للاستفادة من هذه الادوات فيقل ثمنها .

اعفاء الشركات التي تقدم خدمة او رعاية او دعم او تبني رعاية بطل او منتخب من الاحتساب الضريبي لدعم الحركة الرياضية.

رابعاً: الحكومات المحلية:-

ان قطاع الشباب والرياضة في المحافظات المرتبطة بإقليم او غير المرتبطة بإقليم عملها وفاعليتها وتواجدها على خارطة المحافظة مرتبط برأس الهرم في الحكومة المحلية او مجلسها من حيث توجهاته الشخصية ، فأن كان محب وداعم تجد ان هذا القطاع منتعش في المحافظة والعكس صحيح وهذا ما لمسناه من تفاوت هذه الحالة ما بين المحافظين والمجالس المتناوبين في المحافظة نفسها او ما بين محافظة واخرى وللخروج من هذه المزاجية يجب ان تكون هنالك ثوابت اتحادية ملزمة للحكومات المحلية بتطبيقها داخل المحافظة وان تحاسب عليها في حالة عدم تطبيقها او التلکؤ بها.

التوصيات

- (١) ادراج مواد قانونية ضمن التشريعات المعدلة أو المستحدثة تلزم الحكومات المحلية بدعم هذا القطاع مالياً ومعنوياً .
- (٢) لإشراك المستثمرين واصحاب المشاريع لدعم الرياضة في المحافظات يتم منحهم تسهيلات مالية ضريبية أو مصرفية في حالة دعم هذا القطاع بامتياز معين .
- (٣) تخصيص نسب معينة من الاموال الممنوحة للحكومات المحلية والتي يتم استحصالتها من خارج الموازنة العامة كأن تكون للبترو دولار أو المنافذ الحدودية لدعم هذا القطاع من خلال آلية صرف تعدها الحكومة المحلية بالتشاور مع المؤسسات الرياضية في المحافظة .

خامسا : تشريع قانون المستشفى الرياضي :-

ان العمل الرياضي هو نشاط بدني وفق اداء مستوى عالي سواء خلال فترات التدريب او المنافسات مما يعرض الرياضيين الى اصابات تحتاج الى عمليات وفترات علاج خاصة (تأهيل) للعودة الى الانجاز كما ان بعض الرياضات تترك اثار جانبية سلبية مستقبلا ولكون الرياضي هو شخص غير محصن بقوانين الضمان الاجتماعي كون الرياضة ليست بمهنة نقترح تشريع قانون المستشفى الرياضي او العلاج الرياضي مجانا طيلة فترة حياة الرياضي لضمان العيش الكريم بعد انتهاء العمر الرياضي للإنجاز

سادسا:- التقنيات الحديثة

واحدة من المخالفات الشائعة في المجتمع الرياضي هي الشكاوى على نتائج التحكيم خلال البطولات والتي يقف امامها القانون عاجز بسبب ضوابط قوانين اللعبة ولغرض مساعدة الجهات القانونية والقضائية لحل مثل هكذا اشكالات نقترح الزام الاتحادات الوطنية استخدام التقنيات الحديثة في التحكيم المعمول بها في الدورات الاولمبية والبطولات العالمية ومنها تقنية (var) بكرة القدم وكذلك نصب منظومات الكاميرات في القاعات الرياضية التي تحتضن النشاطات المحلية.

سابعا : الصلاحيات :-

ان واحدة من الالخطاء التي وقع بها المشرع العراقي خلال صياغة وتشريع قانون الاتحادات الرياضية رقم (٢٤) لعام ٢٠٢١ والتي تنافي الشفافية ومحاربة التعنصر والانهياز التي تدعوا لها اللجنة الاولمبية الدولية قي ميثاقها وكذلك الاتحادات الدولية في قوانينها الا وهي حصر الصلاحيات وتغييب راي اهل اللعبة او العاملين بها من ابداء الراي او المنافسة .

حيث منح القانون صلاحيات للهيئات الادارية تخالف العرف والمواثيق الدولية والمحلية ومنها.

١- منح القانون للهيئة الادارية حرية تشكيل اللجنة الانتخابية التي تجري انتخاباته وبهذا تشكلت لجان موالية للهيئات الادارية والامثلة عديدة.

٢- منح القانون صلاحية للهيئة الادارية بتشكيل لجنة الطعون على إجراءات الانتخابات الخاصة به وبهذا تم تفريغ هذه اللجنة من محتواها.

٣- منح القانون صلاحيات للهيئة الادارية تعيين هيئات ادارية للفروع بالمحافظات بدون انتخابات وبالتالي اصبحت المحسوبية اهم من الكفاءة وغيب راي اهل اللعبة.

ثامنا:- الرياضة مهنة

لغرض حماية الرياضي والحفاظ علة مسيرته الرياضية وضمان حصوله على امتيازات المواطنة الحكومية له ولعائلته اقتضى تضمين القوانين العراقية المشرعة على توصيف الرياضة كمهنة .

تاسعا :- تمليك الاراضي

تضمين القانون الرياضي مادة لتمليك النندية الاراضي التي تشغلها لغرض فسح المجال امام الهيئات الادارية الحرة في وضع استراتيجية تعظيم الموارد .

كما نقترح بناء مجمعات رياضية لقاعات رياضية تخصصية في كل المحافظات تشرف عليها الدولة في كل محافظة تخصص للاتحادات الرياضية الفرعية يتم استثمارها بعائدات لهذه الاتحادات .

عاشرا:- تثمين الجهود :-

لغرض الاستمرار بالعطاء وشيوع روح التنافس بين المجتمع الشبابي بكل اشكاله استوجب ان تضع الدولة معايير ثابتة تشرع بقانون خاص لتكريم المتميزين وفق جدول

مبني على اساس نوع هذا الانجاز ان كان دولي او محلي يحدد شكل التكريم وامتيازاته لضمان استمراره أولا ، ودافعا معنويا للشباب ثانيا .

احد عشر:- تمثيل دبلوماسي

ان تواجد المنتخبات العراقية في اي دولة بحاجة الى العديد من التسهيلات في منافذ تلك الدولة او خلال الإقامة والتنقل داخل تلك الدولة وهذا يتطلب احيانا تسهيلات خاصة ويتطلب احيانا تدخل دبلوماسي سريع في حال حدوث اي مشكلة قد يتعرض لها ذلك الوفد كما ان العديد من الدول التي تنظم وتقيم أنشطة رياضية دولية تعلن من خلال قنواتها الداخلية ضوابط واليات تلك البطولات اغلبها قد تصل متأخرة للاتحادات والندية الرياضية مما يسبب تأخر في استحصال تأشيرات الدخول ولغرض معالجة كل تلك التفاصيل واكثر نوصي بالتالي .

التوصية: مخاطبة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب و وزارة الخارجية لغرض استحداث منصب ملحق رياضي في كل سفارة عراقية بدرجة قنصل ليكون حلقة وصل بين مؤسساتنا الرياضية والجهات الرياضية في تلك الدول اسوة بالملحق الثقافي والملحق العسكري على ان يتمتع هذا الشخص بما يلي

١- حامل لشهادة اكااديمية عليا في مجال التربية البدنية وعلوم الرياضة

٢- من الباطال الرياضيين ذوي العلاقات

٣- يجيد اللغة الانكليزية على الاقل

اثنا عشر:- هيكلية الدولة

لكثرة مفاصل ومؤسسات الرياضة في العراق وتداخلها ادى الى ضياع مركزية القرار وهدرا للمال العام مما سبب ضياع للهدف الاول وهو صناعة البطل وعليه نوصي.

التوصية: تأسيس هيئة عليا للرياضة العراقية من شخصيات اكاديمية رياضية لها خبرة في العمل الرياضي والاداري ومن خارج المؤسسات الحكومية والمدنية ترتبط بمجلس الوزراء تعمل على متابعة سياسة الدولة الرياضية وتنفيذ خططها ومتابعة المال العام وكذلك متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الرياضية والتزام بها من قبل المؤسسات الرياضية الملزمة بتطبيقها كما مذكور في الفقرة اولا اعلاه .

ان ما ذكر اعلاه هي عموميات نمتلك تفاصيلها الجزئية من حيث فقراتها وخصوصياتها وطريقة تطبيقها .

ان ما حدث في بطولة خليجي ٢٥ التي نظمها العراق في محافظة البصرة بينت حجم هذا المجتمع والطاقة التي تحركه والدافعية الوطنية التي يتحلى بها ليس على المستوى الرياضي فقط بل على مستوى الانشطة والفعاليات التي صاحبة هذه البطولة بالرغم من عفويتها وغياب الدعم الحكومي حتى اصبحت هذه البطولة ناقوس استفزنا لابتعادنا عن هذا المجتمع الكبير الذي يعد احد اسباب رقي ونجاح اي بلد .

وتقبلوا خالص شكري وتقديري.....

الاستاذ الدكتور

مشتاق حميد عبدالله الشمري

موسى

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

الرياضة

جامعة البصرة

الاستاذ الدكتور

عدنان هادي

قسم التربية البدنية وعلوم

جامعة الحمدانية

محور الرياضة النسوية

واقع الرياضة النسوية العراقية

ان تقدم مستوى الرياضة النسوية او رياضة المرأة هي دليل على تقدم المجتمع وبالتالي تقدم البلد ، حيث عانت رياضة المرأة في العراق من الالهال ولم تحظى بالتخطيط المبرمج الذي يهدف الى اظهار الموهبة الرياضية للفتاة العراقية و كانت النتائج هنا وهناك وليدة الصدفة او اهتمام مدرب او مسؤول في هذا الجانب . اليوم الرياضة هي اظهار طاقات الشباب في المكان المناسب للنهوض بالبلد ورفع مستوى الانجاز في المحافل الدولية ورفع اسم العراق والعلم العراقي وهو الطموح المشروع لكل فتاة موهوبة . نقف اليوم في هذا المؤتمر لنضع النقاط المهمة من اجل التخطيط لرفع مستوى مشاركة الشابات الرياضيات في المحافل الرياضية الداخلية والخارجية وهو حق مشروع لكل فرد عراقي من خلال الفقرة ٣٦ في الدستور العراقي وبما ان المرأة هي نصف المجتمع واثبتت الفتاة العراقية تواجدتها في المجال الرياضة في الفترات الماضية وهي تستحق ان تذلل لها كل سبل الحصول على الانجاز والمشاركة الفعالة في كل الالعاب الرياضية.

وعلى ارض الواقع لا توجد بنية تحتية حديثة للرياضة النسوية ولاغلب الفعاليات ان لم تكن جميع الفعاليات اليوم حيث هناك فقر في هذا الجانب فالملاعب والمنشآت قليلة وقديمة ومستهلكة. وانرياضة المستوى العالي تبدأ بعد المدرسة في الاندية، والعراق اليوم يمتلك المئات من الاندية وهي منتشرة في العراق وبكل المحافظات ولكن اهملت الرياضة النسوية في الاندية العراقية بل هناك الكثير من الاندية لا يوجد فيها اي نشاط رياضي نسوي بالرغم من ان قانون الاندية يوجب الاندية بوجود فرق نسوية في النادي .

الطموح

نطمح باحداث ثورة نوعية من خلال هذا المؤتمر بالمنشآت الحديثة والجديدة والمتطورة وبمواصفات يمكن اقامة البطولات الدولية عليها ،للمرأة الحق بان يكون لها ملاعب حديثة تساعد على الوصول الى الانجاز العالي ، نامل بتاهيل البنية التحتية للرياضة بصورة عامة والرياضة النسوية بصورة خاصة من خلال انشاء المنشآت الرياضية لخدمة الفتاة ولكافة الفعاليات وتخصيص اوقات لتدريب الفرق النسوية وتوفير كل احتياجات الفتاة في تصاميم الابنية ولخدمة الرياضة النسوية .

نامل ان يحظى المجتمع العراقي الى البرامج الموجهة للاهمية الرياضة وخصوصا رياضة المرأة لما لها دور في صحة المجتمع البدنية والنفسية وهي ثقافة عامة يمكن ان ترفع من مستوى الانتاج وتقلل من الانحراف والمخاطر الغير صحيحة والتي تنتشر في اغلب المجتمعات .

المقترحات

- ١- نطالب من خلال المؤتمر ان تلزم جميع المجمعات السكنية الحديثة تحت الانشاء ان يفرض عليها بناء ملاعب ومساح رياضية وبمواصفات دولية وبإشراف المختصين في هذا المجال
- ٢- ان يراعى تحديد اوقات لاستخدام المنشآت الرياضية من قبل العنصر النسوي لاتاحة الفرصة لجميع النساء لممارسة الرياضة .
- ٣- نطالب بان تكون هناك منشآت خاصة للنساء في بعض المحافظات التي فيها خصوصية.
- ٤- الزام الاندية الرياضية المسجلة في وزارة الشباب والرياضة ان تمتلك خمسة فرق رياضية نسوية تشارك ضمن برامج الاتحادات المركزية في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية وبشكل دوري وفعال.
- ٥- تخصيص نسبة من الاموال التي تدخل الى الاندية للنشاط الرياضي النسوي ويصرف لهذا الغرض وعدم تدويره لاي سبب كان.
- ٦- ضرورة تواجد لجنة ادارية نسوية في الاندية من ذوي الاختصاص والخبرة لادارة الفرق الرياضية النسوية ومتابعتها.
- ٧- زيادة المنح المالية الخاصة بالرياضة النسوية في الاندية و الاتحادات مع عدم تدوير الاموال الى فقرات اخرى.
- ٨- اقامة الدوريات والبطولات للفرق النسوية اسوة بالرجال.
- ٩- دعم مشاركة المرأة في البطولات الخارجية.
- ١٠- تطوير الكوادر النسوية من خلال اقامة الدورات التدريبية و التحكيمية والادارية النسوية في الاتحادات الرياضية.

١١- اعطاء الفرص والافضلية للكوادر النسوية في تدريب المنتخبات النسوية في

الاتحادات الرياضية .

١٢-الزام مجالس البلدية في متابعة النشاطات الرياضية النسوية وتهيئة البنية التحتية

والادارية للنشاطات الرياضية النسوية ضمن المناطق التابعة للبلدية.

ورقة عمل تتضمن تقرير عن محور ذوي الهمم (ذوي الـاعاقـة)

أعداد

أ.د حذيفة ابراهيم خليل الحربي أ.م.د رياض مزهر خريبطأ.د ميثاق غازي محمد

الجامعة المستنصرية

جامعة بابل

جامعة ذي قار

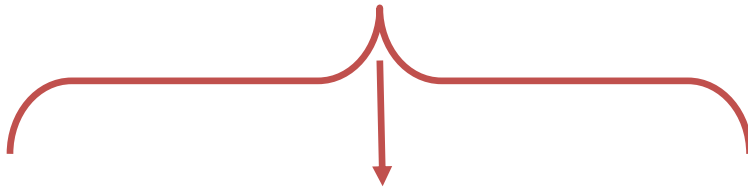
المقدمة :

من الضروري تعديل نظرة المجتمع إلى المعاقين والنظر الى كونهم وبالرغم من كونهم معاقين فهم يتمتعون بعقلية سليمة قادرة على تحقيق الانجاز ومواكبة التطورات والاحداث الحاضرة والمستقبلية ، وخير ما يمكن ان يقدمه المجتمع والعاملين في مجال المعاقين هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الفاعلية من أجل تقدمهم ونجاحهم في التكيف مع المجتمع فقد ثبت علمياً بأنه ليس من الضروري أن تؤثر الإعاقة على الصحة العقلية ، فالمجتمع السليم يلعب دوراً أساسياً في تكوين العقل السليم واستعادة التوازن النفسي للمعاق. وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن تحديد ما يعاني منه الشخص المعاق وكالتالي :

الواقــع

اولاً: المشكلات الاجتماعية(عدم القدرة على الاندماج بالمجتمع)

وتكون بثلاث اتجاهات



١. نظرة المجتمع للمعاقين ٢. نظرة المعاقين إلى المجتمع ٣. محيط الأسرة والصدقات

١. نظرة المجتمع للإعاقة والمعاقين

إن عدم إدماج المعاقين مع المجتمع وتفاعله معه يعد من أبرز المشكلات للمعاق.

أذ يأتي أغلب المعاقين إلى المجتمع بإمكانيات وقدرات التي يعاني منها الجسمانية والنفسية ، إن عملية تفاعل واندماج المعاقين بالناس الآخرين له أهمية كبيرة في حياتهم النفسية والاجتماعية، وهناك متغيرات تلعب دورها في تجسيد عملية التفاعل منها علاقة المعاق نفسه ومنها ماله علاقة بالمجتمع به.

وقد كرس بحوث عديدة لدراسة اتجاهات الناس نحو المعاقين وتبع الباحثون عدة أساليب لدراسة ذلك منها ما هو تجريبي ومنها ما اعتمد على إجراء مسحي للجماعة التي يراد التعرف على اتجاهها نحو المعاقين وأشارت بعض الدراسات إلى أن طبيعة نظرة المعاق لنفسه هو العامل إلى مدى قبول الناس أو رفضهم له . المتقبل لإعاقته يتقبله الناس أكثر من الآخرين غير المتقبلين لأنفسهم . وعلى الرغم من تعدد العوامل التي تتظاهر في تشكيل اتجاهات الناس نحو المعاقين وأهمية دراستها والتعرف عليها فإن التعرف على الاتجاه المتبلور لدى الناس نحو المعاقين ذات أهمية كبيرة عند التخطيط لحياة المعاق وتأهيله وإعادة دمج في الحياة الاجتماعية وفقاً لإمكاناته الجديدة ونظرة المجتمع لديه إذ قد تتطلب رعاية المعوق التوجه إلى المجتمع إلى جانب التوجه المعاق نفسه . لأن الأهمية التي تعطي اتجاهات الناس نحو المعاقين ستلزم الدراسة لغرض التعرف على طبيعة تلك الاتجاهات التي تسهم في تحديد نوع العلاقة بين المعاق ومجتمعه عندها يمكن في ضوء ذلك التوجه للبرمجة لغرض تكوين اتجاهات ايجابية نحو المعاق ومساعدة كل معاق لأن يحيا حياته الاجتماعية والنفسية الجديدة بفاعلية أكبر.

٢. نظرة المعاقين إلى المجتمع

تؤدي الإعاقة إلى ضغوط نفسية على الشخص صاحب الإعاقة وتسبب له صعوبة في التأقلم والاندماج بالمجتمع المحيط به مما قد يغير من نظرة المعاق نفسه وتتغلب عليه نظرة التشاؤم والخجل والقلق وفقدان الثقة بالنفس وتدفعه إلى العزلة والانعزال بل وقد يصل الأمر إلى وصوله لمرحلة العداء للمجتمع إذا لم يجد المعاونة والرعاية اللازمين وخاصة أصحاب الإعاقة بالشلل الدماغي والشلل الجزئي وغيرها من الإعاقات التي تجعل المعاق غير قادر على تلبية أبسط حاجاته دون مساعدة

٣. علاقات ذوي الهمم (ذوي العاقلة) بمحيطه داخل الأسرة وخارجها
أ. المشكلات الأسرية :

بالإضافة الى عاقلة التي يعاني منا الرياضي المعاق نفسه قد يعاني المعاق من إعاقة الفرد لأسرته في الوقت نفسه أذ ان الأسرة بناء اجتماعي لقاعدة التوازن وسلوك المعاق في الغضب او القلق او الاكتئاب تقابل من المحيطين به بسلوك مسرف في الشعور بالذنب والحيرة مما يقلل من توازن الأسرة وتماسكها وهذا يتوقف على مستوى تعليم الوالدين وثقافتهما ومدى الالتزام الديني بين أفراد الأسرة.

ب- مشكلات الصداقة : إن عدم شعور المعاق بالمساواة مع زملائه وأصدقائه وعدم شعور هؤلاء بكفايته لهم يؤدي إلى استجابات سلبية فينكمش المعاق على نفسه وينسحب من هذه الصداقات

ج - مشكلات العمل : تؤدي العاقلة في اغلب الأحيان إلى ترك المعاق لعمله أو تغيير دوره ليتناسب مع وضعه الجديد فضلا عن المشكلات التي تترتب على العاقلة في علاقاته برؤسائه وزملائه وأفراد المجتمع

د - المشكلات الترويحية : تؤثر الإعاقة في قدرة الشخص المعاق على الاستمتاع في وقت الفراغ فإن الأنشطة الرياضية وبرامجها تلعب الدور الكبير والفعال في هذا الجانب من أجل استثمار وقت الفراغ لدى المعاق بطريقة هادفة وبناءة

ثانياً/ المشكلات النفسية :

مجموعة من السمات لخصها الدكتور كلينك ١٩٦٨ Klimke في المؤتمر الثامن لرعاية المعاقين وكالتاتي :-

أ. الشعور الزائد بالعجز مما يولد له الإحساس بالضعف والاستسلام والعاقلة.

ب سيادة مظاهر السلوك الدفاعي وأبرزها الأفكار والتعويض والأفعال العكسية المبررة .

ج. الشعور الزائد بالنقص مما يعوض تكيفه الاجتماعي

د. عدم التوازن الانفعالي مما يولد لديه مخاوف وهمية مبالغ فيها

هـ. عدم الشعور بالأمن مما يولد له القلق والخوف من المجهول

ثالثاً / المشكلات التعليمية : هناك مشكلات تواجه العملية التعليمية للمعاقين سواء أكانوا صغاراً أو بعد تأهيلهم نذكر منها :-

أ. بعض العاهات تؤثر في قدرة المعاق على الاستيعاب

ب. عدم توفر مدارس خاصة وكافية للمعاقين على اختلاف أنواعهم

ج. الآثار النفسية السلبية لإلحاق الطفل المعاق بالمدارس العادية .

هـ. بعض حالات الإعاقة كالمكفوفين والمقعدين تتطلب اعتبارات خاصة لضمان سلامتهم خلال تواجدهم بالمدرسة .

هـ.شعور الرهبة والخوف الذي ينتاب التلاميذ عند رؤية المعاق وانعكاس ذلك على سلوك المعاق والذي يكون عدوانيا كعملية تعويضية .

رابعاً: المشكلات الطبية : .

١. عدم توفر المراكز المتخصصة للعلاج الطبيعي وخاصة في المحافظات وانعدام الأجهزة الفنية للعلاج الدقيق للمعاقين
٢. عدم معرفة الأسباب الحاسمة لبعض أشكال الإعاقة .
٣. طول فترة العلاج الطبي لبعض الأمراض وتكاليف العلاج .

خامساً: المشكلات الاقتصادية : تدفع المشكلات الاقتصادية المعاق إلى مقاومة العلاج او تكون سببا في إنتكاس المرض ومنها :-

أ. قد تكون الحالة الاقتصادية سببا في عدم تنفيذ خطة العلاج

ب. إنقطاع الدخل خاصة إذا كان الشخص المعاق هو العائل الوحيد للأسرة أو أن الإعاقة تؤثر في الأدوار التي يقوم بها .

ج تحمل الكثير من نفقات العلاج

الظمــح

من خلال دراسة المشاكل التي تواجه ذوي الهمم نطمح الى التالي:

❖ تأهيل المعاق ليكون قادر على القيام بوظائف ومهن تتناسب وإمكانياتهم ما بعد الإعاقة كأن يكون انشاء مصنع او منشأة صناعية او تجارية خاصة بتوظيف ذوي الإعاقة ودمجهم مع الغير معاقين للعمل معا كفريق عمل لضمان اختلاطهم مع المجتمع من جهة واحساسه بالاعتماد على نفسه وكذلك اعتماد الآخرين عليه من خلال الوظيفة التي يقوم بها

❖ اهتمام الحكومة برعاية المعاقين وتدريبهم وتوظيفهم في الهيئات والوزارات الرسمية والأهلية الخيرية وتسويق اعمالهم في اماكن تحت اشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

❖ تقديم الأنشطة الرياضية والترفيهية وتخصيص اماكن مجهزة بما يحتاجه ذوي الاعاقة ليقوم بنشاطاته بنفسه دون انتظار عطف أو شفقة من الآخرين بل في حاجة إلى تفهم ومعاونة لقدراته الشخصية ما بعد الإعاقة

❖ وتكون هذه الاماكن والقاعات الرياضية تحت اشراف اللجنة الاولمبية والبارولمبية وفي اكثر من محافظة موزعة على محافظات العراق وتحتوي هذه الاماكن على مسبح وغرفة لياقة خاصة وغرفة العلاج الطبيعي وقاعات لممارسة الحرف والمهن الاخرى وتكون هذه البنايات على وفق تخطيط يسمح بحرية الحركة للمعاق بالعكاز او الكرسي المتحرك وتخصيص اماكن المكفوفين وتحت اشراف اللجنة البارالومبية والاولمبية ومتزامن مع الرعاية الاسرية

❖ يجب أن يلقي المعاق العناية والرعاية الخاصة من جميع الجوانب ومنها الجانب الرياضي مع مراعاة لظروفه وإمكانياته البدنية المحدودة نسبياً

❖ التشجيع المستمر حتى مع ابسط الحالات

❖ المعاونة النفسية والطبية والاهتمام الرياضي

❖ إشراك ذوي المعاق(الوالدين او الاخوة) بدورات تثقيفية اجبارية لكيفية التعامل مع المعاق نفسيا وبدنيا دون شعوره بالذنب او شعورهم بالضجر وتكون هذه الدورات والندوات بتنظيم واشراف حكومي من قبل اخصائيين بهذا المجال يخصص لها مكافئات مالية او معنوية لمن يجتاز الدورة بنجاح .

❖ دمج المعاق مع زملائه لتكون هناك علاقات صداقة حقيقية بينه وبين زملائه من الاسوياء من فتح اقسام للتعليم داخل المدرسة او الكلية خاصة بهم مع توفير المستلزمات والخدمات اللازمة والتي من خلالها يمكنه الاعتماد على نفسه في تلبية حاجاته اليومية

❖ وضع اقسام خاصة لتوظيف ذوي الاعاقة في المصانع والمنشآت التجارية الحكومية والاهلية

تحديد احتياجات (ذوي الهمم)

من خلال تحديد احتياجات المعاقين يمكننا تلخيص الحلول المقترحة لمعالجة مشكلاتهم ووضع برامج رعايتهم :

تقسم احتياجات ذوي الهمم (المعاقين) إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :-

اولا : احتياجات فردية

أ . إرشادية : كالاهتمام بالعوامل النفسية وللمساعدة على التكيف وتنمية الشخصية

ب بدنية : كتوفير الأجهزة التعويضية واستعادة اللياقة البدنية من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية

ج تدريبية : الإعداد المهني المناسب للمعاق وفتح مجالات التدريب .

ثانيا : احتياجات اجتماعية :

أ. ثقافية : كتوفير الأدوات والوسائل الثقافية ومجالات المعرفة .

ب. أسرية : تمكين المعاق من الحياة الأسرية الخاصة

ج. عائلية : تعديل نظرة المجتمع للمعاق وتوثيق صلات المعاق بمجتمعه.

د. تدعيمية : الخدمات المساعدة التربوية والمادية والإعفاءات الضريبية .

ثالثاً : احتياجات مهنية : تتمثل هذه الاحتياجات في الآتي :

أ. اندماجية : توفير فرص الاحتكاك والتفاعل المتكافئ مع بقية المواطنين جنباً إلى جنب.

ب توجيهية : تبني سبل التوجيه المهني مبكراً والاستمرار فيه الحين إنتهاء عملية التأهيل .

ج تشريعية : إصدار التشريعات في محيط تشغيل المعاقين

د. محمية : إنشاء المصانع المحمية لفئات من المعاقين ممن يتعذر إيجاد عمل لهم كالأسوياء من خلال الخدمات التالية :-

- تؤدي التربية الرياضية والاجتماعية دوراً كبيراً في إشباع احتياجات المعاقين

١- توفير الخدمات الاجتماعية : الخدمات التي تقدم للمعاق من خلال التعرف على كل ما يحيط به من ظروف بيئية ودراسية ومهنية وكيفية حدوث الإصابة من خلال المقابلات والزيارات المنزلية من أجل مساعدة المعاق في التغلب على المشاكل التي تواجهه أو تواجه الأسرة نتيجة الإصابة بهذه الإعاقة ومساعدته على التكيف مع ظروفه ، وتزوده بالعادات الاجتماعية والخلقية السليمة ودعم سلوكه الاجتماعي من خلال

برامج الترويج المختلفة من خلال إشباع حاجاته ، فإذا كان الترويج لازماً للأطفال
الأسوياء فهو أكثر لزوماً للأطفال المعاقين .

٢. توفير الخدمات التعليمية : يراعى في الخدمات التعليمية تكييف المنهج وطريقة
التدريس وقدرات المعاق وعليه يجب توفير مدرسين متخصصين بتعليم المعاق وفقاً
لنوع الإعاقة .

٣. توفير الخدمات النفسية : هناك استجابات تحتاج إلى خدمات نفسية لتغيير نظرة
المعاق إلى نفسه والاستفادة من إمكانياته الحقيقية المتبقية . ففي أغلب الأحيان يعجز
المعاق في إعادة تكيفه مع بيئته باكتشاف الإمكانيات الباقية له وتقبل وضعه الجديد ولما
ينجح الأخصائي النفسي في ذلك إلا بعد دراسة دقيقة لمجموعة من العناصر منها :

أ. تحديد عما إذا كانت الإعاقة ناتجة عن إصابة عضوية أم أنها إنحراف وظيفي أي
سلوكي فقط

ب. استعداده للتعاون والاستفادة من برامج الرعاية مستوى ذكائه واستعداداته العقلية

٤. الخدمات المهنية : وهو ما يسمى بالتأهيل والذي هو عبارة عن عملية إعادة تكيف
الإنسان مع البيئة

٥. الخدمات التشريعية : إن قانون الضمان الاجتماعي من أهم التشريعات التي تنظم
خدمات الرعاية للمعاقين حيث أنها برامج مهنية ومخططة يقدم بها الشعب والحكومة
على حد سواء على المستويات المحلية والقومية والعالمية.

٦ الخدمات الطبية : ويقصد به الإشراف الصحي العام على المعاقين سواء من ناحية
علاج الإعاقة أو أي مرض آخر .

٧. الخدمات الوقائية : بادرت كثير من الحكومات لوضع لوائح وقوانين لتحمي الأفراد من إصابات العمل وتوفير وسائل الأمن الصناعي كما ان الاكتشاف المبكر لكثير من الأمراض والعلاج منها يؤدي إلى الوقاية من أي عجز ينتج عنها . كما ان إجراءات تدعيم الصحة هي إجراءات غير مباشرة للوقاية من حدوث الوقاية مثل التوجيه بأساليب التغذية السليمة وخدمات التحصين ضد الأمراض المعدية والتي تؤدي إلى إعاقات جسمية وحسية مثل شلل الأطفال وكف البصر

٨ خدمات الحصر والتسجيل :

يتوقف إكتشاف الحالات على تنظيم عمليات الحصر والتسجيل والتحويل وتكامل مجهودات الخبراء والأخصائيين في هذا المجال مما يساعد على تحديد حجم مشكلة المعاقين والتخطيط لها أذ أن المبادرة في إكتشاف حالات الإعاقة وتحويل المعاق في الوقت المناسب لذوي التخصص له أهمية بالغة في إنجاح عملية التأهيل للمعاقين والكشف عن مستوى ذكائه واستعداداته العقلية واستعداده للتعاون والاستفادة من برامج الرعاية

ثالثاً /التوصيات :

١. يجب ان يشمل قانون الضمان الاجتماعي جميع ذوي الاعاقة وبتخصيصات مالية تتناسب مع متطلبات المعيشة بما يؤمن له تخصيص وقت من حياته اليومية لأغراض التدريب والمشاركة في المحافل العربية والدولية وتنظم خدمات رعاية المعاقين وتوفير احتياجاتهم ورعاية معاملاتهم المجتمعية والمالية وغيرها

٢. انشاء البنى التحتية الخاصة بذوي الاحتياجات والتي تتوفر فيها كافة الخدمات والمستلزمات الخاصة بذوي الاعاقة

٣. توفير التجهيزات الرياضية والجهزة اللازمة لديمومة التدريب والمشاركات الدولية والعربية

٤. اعداد برامج التأهيل لذوي العاقلة وبأشراف مختصين في هذا المجال والكشف عن اسباب العاقلة والحد من خطورتها وتطورها والاستفادة من المعاق في المشاركات الرياضية وتجنب تفاقم حالته الصحية من جراء العاقلة (متابعة رياضية وصحية)

٥. اعداد برامج مشتركة بين وزارة الصحة واللجنة البارالمبية لاستقبال ذوي العاقلة وتقديم الخدمات الصحية والعلاج مجانا .

٦. تفعيل دور الأعلام التلفزيوني والصحي لدور الرياضيين المعاقين في تحقيق الانجاز ودورهم بالمجتمع العراقي الرياضي

٧. فتح المراكز التخصصية للرياضيين من ذوي العاقلة في كافة المحافظات والتي تلبي حاجات الرياضيين من ذوي العاقلة وتوفير كافة الاحتياجات وتشمل كلا الجنسين من الرياضيين المعاقين .

٨. تشكيل لجنة تقوم بإحصاء عدد المعاقين في وزارة العمل والضمان الاجتماعي وتقديمها الى لجنة فنية تقوم بتصنيفهم حسب العاقلة ومن تأهيلهم للمشاركة في البطولات الدولية .

٩. انشاء مدارس وكليات تدرس فيها مواد ذوي العاقلة وكيفية التعامل معهم وتكون مخرجاتها من حملة شهادة تسمح لهم بالعمل لتنظيم وإدارة اللجان والاتحادات والبطولات الخاصة بذوي العاقلة وتسميتها بمدارس التربية الخاصة او اقسام التربية الخاصة تعنى بقبول الطلبة من الراغبين بالتطوع للعمل بهذا المجال

١٠. تخصيص نسبة للقبول في الكليات الحكومية والاهلية لذوي العاقلة وتوفير احتياجاتهم في هذه الكليات

١١. تخصيص نسبة للتعين لذوي العاقلة بعد تخرجهم من الكليات وحسب التخصص لمراعاة دمجهم بالمجتمع

١٢. ان يكون القائمين في العمل الاداري في اللجان والاتحادات الرياضية لذوي الهمم (العاقلة) من الاشخاص ذوي العاقلة والغير المعاقين (الاصحاء) على حدا سواء ولما يقتصر على ذوي العاقلة فقط او من غير ذوي العاقلة فقط وانما يشمل ذوي الخبرة

والاختصاص ومن الأشخاص الكفاء القادرين على ادارة العمل الرياضي لهذه الفئة المهمة والحساسة وبغض النظر عن العدد والنسب وصفة الشخص وان يكونوا ممن يتمتع بخبرة كافية لأعانه وتلبية حاجات الرياضيين من ذوي الاعاقة لضمان المشاركة الفعالة في المحافل الدولية

١٣. اعداد برامج توظيف لذوي الاعاقة وتلبية متطلباتهم في التوظيف والاعتماد على نفسهم لزيادة الثقة بالنفس لديهم

١٤. انشاء الامكان الترفيهية والترويحية للممارسة ذوي الاعاقة رغباتهم وحاجاتهم الترفيهية والرياضية والترويحية دون الحاجة للمساعدة

١٥. ادخال مادة ذوي الاحتياجات ضمن مناهج وزارة التربية وتدخل ضمن دراسة المرحلة المتوسطة والاعدادية في الدارس العراقية .

١٦. استحداث فرع او قسم للرياضيين المعاقين مع التوفير الاحتياجات اللازمة بحيث يكون رديف لكلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ويكون خريجي هذا القسم او الفرع من ذوي الاعاقة الرياضيين والقادرين على اداء العمل في تدريس وتأهيل الطلبة من الرياضيين المعاقين اقرانهم ويكون في احد الجامعات العراقية ويفضل ان يكون بالعاصمة.

وعي الشباب وافات المستقبل

أ.د هاشم احمد سليمان أ.د محمد صالح خليل أ.د امينة كريم

ان هذه الورقة ليست ورقة بحثية اكااديمية ، بل هي ورقة تحاكي واقع حال موضوع
وعي الشباب العراقي ، كتبت ببساطة وتركيز وواقعية وموضوعية ، هدفت الى ثلاث
محاوور تمثلت بواقع الحال الذي يعيشه الشباب ، وما هو الطموح المبتغى وأخيرا الية
التنفيذ .

الواقع

يعد الشباب امل الامة ومستقبلها ، وهي الشريحة الأهم التي تمتلكها الدولة ، وتعد المنطقة العربية ومنها العراق واحدة من اكثر المناطق التي ترتفع بها نسبة هذه الشريحة اذ يعد المجتمع العراقي من اكثر المجتمعات فتوة اذ تبلغ نسبة الشباب للفئة العمرية من ١٥-٢٩ سنة ٢٨% لعام ٢٠٢١ وان العدد دون ٢٩ سنة يبلغ ٦٥% ، أي ان نسبة ٢٨% سلاح ذو حدين ، فتوفير فرص العمل والاستثمار الأمتل لطاقت هؤلاء ثورة متفجرة في كل شيء وتصب في تطوير ورقي المجتمع ، اما في حال عدم استطاعة الدولة ذلك من خلال التشغيل والاستثمار فان هؤلاء سيشكلون عبئاً كبيراً عليها ويدق ناقوس الخطر من خلال تعطيل الطاقات والبطالة وزيادة معدلات الاعالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتولد حالة سمتها التخلف والحرمان .

ومما نود الاشارة اليه فان فئة الشباب في العراق محددة من ١٥-٢٩ سنة ، ولو اننا نرى ان ما قبل الخامسة عشر مرحلة مهمة وهي امتداد للمرحلة يجب التأكيد عليها لانها الأساس الذي تسير عليه هذه الفئة .

وقبل ان ندخل الى الموضوع لابد لنا من ان نتطرق الى معنى كلمة وعي ، فالوعي في معجم اللغة هو فهم الشيء على حقيقته كما يعني الزيادة في الادراك وادراك المرء لما يحيط به ادراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفه ، والوعي مجموعة من المفاهيم والتصورات والاراء والمعتقدات الشائعة لدى الافراد في صيغة اجتماعية معينة .

وهنا لا بد ان نسلط الضوء على واقع الحال والتحديات والمخاطر التي يواجهها شبابنا اليوم في خضم الظروف الصعبة التي يمر بها وطننا الغالي وما زال ، فالشباب العراقي اليوم يعاني من عدم الوعي او قلة الوعي ، ومسببات ذلك كثيرة سنذكر عدداً منها وكما يأتي :

- الفراغ التربوي وهذا ما ينعكس على تفشي ظاهرة الامية الحضارية وظاهرة الاغتراب الثقافي، فهم الشاب اليوم هو الحصول على الشهادة وهي غايته دون الاكتراث على ما يجب ان يتمتع به حامل هذه الشهادة من معارف ومعلومات ، فضلا عن ذلك فان ظاهرة صراع الأجيال وشعور الشاب بوجود فاص زمني ومساحة كبيرة ومختلفة مع الجيل او الأجيال السابقة الامر الذي يولد عدم التفاهم والتناغم والتجانس بينه وبين المعلم او التدريسي في الجامعة وبين الأبناء والباء ، وهذا يولد لدى الشاب انه تحت الوصاية من الجيل السابق وبمختلف صنوفه .
- البطالة التي أصبحت واحدة من اهم مشاكل الشباب وهمومهم فضلا عن ذلك البطالة المقنعة فتعيين الشباب دون وجود هدف محدد هي واحدة من اهم العوامل التي تؤدي الى اللامسؤولية التي أصبحت سمة تلازم معظم شبابنا اليوم ، نود ان نشير الى نقطة غاية في الأهمية ان هدف الشباب وحتى الدولة هو تعيين الشباب بغض النظر عن الحاجة الفعلية لخدماتهم وبذلك سنضيف بطالة مقنعة تتقل من كاهل الخزينة برواتب إضافية فبض الدوائر يقسم الكادر الى قسمين كل قسم يداوم

ثلاثة أيام في الأسبوع او أربعة ، وهنا نحن لسنا ضد تعيين الشباب ولكن يجب ان نجد لهم منفذ للعطاء في خدمة المجتمع.

- وتعد الاسرة والتربية السرية واحدة من أسباب قلة الوعي لدى الشباب اذ ان الأدبيات تشير الى أهمية اصلاح الاسرة التربوي والاجتماعي والنفسي لان الاسرة هي نواة بناء الشخصية لدى الفرد وفي مختلف المجالات ، وواقع حالنا في مجال الاسرة يشير الى انقطاع الصلة بينها وبين المدرسة وان الأبناء يعتمدون على الآباء في كل شيء وقد يصل هذا الاعتماد الى مرحلة الزواج وما بعده ، كما وان التحيز للذكور يولد الشعور بالظلم لدى الفتاة وهناك الكثير من الدراسات التي تشير الى ذلك ، ان الاسرة اليوم لاتتفهم مايريد الشاب وفق معطيات المرحلة الراهنة فهي غير راضية على سلوكياته وغير راضية على أصدقائه وتصرفاته وميوله ورغباته ولهذا نرى عدم الرضا عند الأبناء ، وما يزيد الطين بلة تفكك الاسرة من خلال علاقة الزوج بزوجته او زواج الاب لاكثر من امرأة او طلاق الام ، والاهم من ذلك كله الفقر والحاجة الدائمة والملحة للمال ، وهذه الأمور تضع الاب في حرج امام ابنائه وقد تصل الى عدم ثقة الأبناء بالآباء وعدم الفخر بالانتماء الى الاسرة .

- كما وان الحالة الاجتماعية تعد واحدة من مشاكل الشباب اذ ان ما يعانيه الشباب من عدم مقدرة على الزواج جراء التكاليف الباهضة المفروضة عليه والمغالاة في

المهور ومستلزمات الاعراس الأخرى والتي لا تخفى علينا جميعاً ، فضلاً عن عدم مقدرته توفير سكن ملائم ، كل ذلك يؤدي الى العنوسة ومشاكلها وتأثيرها السلبي على المجتمع وعلى الشباب .

- التنافر المعرفي الذي يعد واحداً من اهم المشاكل التي تؤدي الى قلة الوعي والمقصود هنا هو الفرق الشاسع بين ما يسمعه ويتعلمه ويقرئه في البيت والمدرسة والكتاب من مبادئ وقيم ومثل عليا واخلاق ، وبين ما يراه ويعيشه في الواقع ، فعندما يرى ان ابن المعلمة او التدريس هو المتفوق الأول رغم انه افضل منه ، وعندما يقف في طوابير طويلة لانجاز مهمة ما ويدخل شخصاً اخر يحمل مسمى معين وينجز نفس العمل الذي يقف من اجله معزراً مكراً ، وعندما يعين من هو اقل منه بدلاً عنه لانه يمتلك صفة ما وهي غير شرعية في القوانين والأعراف وان التعيين تشوبه الكثير من الموضوعات والاسئلة التي لايجد إجابة عليها ، كل هذا سيولد للشباب قناعة بان القيم والأخلاق والمبادئ حبر على ورق ومن الصعب ان نغير مفهومه الخاطئ هذا ، ويفقد ثقته وقناعته بالقوانين والنظم ، وسيلجأ الى استخدام وسائل غير شرعية في التعامل مع مقتضيات الحياة ومشاكلها وتتولد له فكرة الغاية تبرر الوسيلة ، ويفقد قناعته وعدم ثقته بالدولة والقوانين والأنظمة وقد يصل الى عدم قناعته بأسرته وابويه وذويه .

- ان وقت الفراغ الذي يعاني منه الشاب اليوم والمتأتي من البطالة للذين ليس لديهم ارتباطات تعليمية ، اما فراغ الطلبة فمتأتي من عدم اكتراثهم لدروسهم كون المادة العلمية قليلة أو ان النجاح في تناول الجميع بسبب زيادة الدرجات لغرض تحويل الراسب الى ناجح والدور الثاني والثالث وعودة المرقنة قيودهم هذا الوقت خطر جداً ، وهنا تبرز مسألة اين سيقضي الشاب هذا الفراغ وما هي الوسيلة المتوفرة لديه لقضائه والجواب هو الجهاز النقال (الموبايل) أو المقاهي وما ادراك ما المقاهي فهي حاضنة للفساد الأخلاقي والقيمي والمشاكل الصحية وقد تصل الى السرقة والإرهاب والتتمر والادهى من ذلك تعاطي المخدرات الافة الجديدة الخطرة والهدامة للبناء المجتمعي التي غزت شبابنا وحولت الكثير منهم الى أشلاء انسان ، أما الجهاز النقال فهو أداة خطرة في اتجاهات عدة منها أداة لترويج الفتن ونشر الحقائق المضللة وانتهاك الخصوصية وتضييع للوقت والاصابة بالاضطرابات النفسية والصحية والابتزاز الالكتروني وغيرها الكثير .

- المواطنة والانتماء : ان ما تم ذكره أعلاه وغيره كثير يفقد الشاب الشعور بالمواطنة والانتماء الى الوطن والرغبة في الهجرة وترك الوطن لانه يرى ان حياته ومستقبله في مكان اخر .

- هناك مسألة غاية في الأهمية وهي ان اختلاف وجهات نظر الأحزاب في مختلف القضايا الوطنية والاجتماعية يقود الشباب الى تبني وجهات النظر هذه والذي يؤدي الى خلق التفرقة بين الشباب العراقي .

الطموح

من خلال ما تقدم فان هناك نقاط مهمة نطمح لتحقيقها من اجل زيادة وعي الشباب والحفاظ عليهم من الضياع وضمان وضعهم في الاتجاه الصحيح الذي يخدم المجتمع ويخدمهم ومنها :

١-تمكين الشباب وتحسين مهاراتهم الأساسية ووعيهم وزيادة ثقافتهم بالاتجاهات المتعددة والعمل على انصهارهم مع المجتمع .

٢-تخفيض نسبة البطالة بين الشباب ، وضمان الحصول على فرص العمل اللائق مع امكانياتهم.

٣-اعداد القيادات الشبابية القادرة على تحمل المسؤولية ،وتوسيع مشاركة الشباب في الشأن العام والشأن السياسي وفي صياغة السياسات والبرامج التي تستهدفهم .

٤-تعزيز المواطنة وحب الوطن والانتماء الى العراق لا لغيره .

٥-زج الشباب في منظمات المجتمع المدني واعطائهم حرية العمل في تحقيق اهداف هذه المنظمات.

٦-مشاركة الشباب في الاعمال التطوعية وكل حسب المكان الذي يعمل به او يتواجد فيه .

٧-تحقيق الوعي الخاص بمخاطر عدد من المشكلات وبخاصة تعاطي المخدرات والادمان والخمر والسلوكيات المنحرفة ومخاطر استخدام الهواتف النقالة ومواقع التواصل الاجتماعي السلبية وبخاصة الإرهاب والابتزاز الالكتروني وغير ذلك .

٨-ترسيخ القيم المجتمعية والأخلاقية ومبادئ الأديان السماوية في نفوس الشباب .

٩-توحيد رؤى الأحزاب السياسية في مختلف القضايا التي تخص وطننا العزيز .

الية التنفيذ .

ان ما تطرقنا اليه من طموحات واهداف تستلزم منا العمل على ايجاد الية للتنفيذ تتمتع بالموضوعية والواقعية وعدم المغالات في المطالب الغير قابلة للتطبيق او ان تطبيقها غير قابل للتحقيق على الأقل في الوقت الراهن ، وفي ادناه بعض من اليات التنفيذ :

١- إقامة الورش والدورات والندوات التي تعمل على زيادة ثقافة الشباب وتزيد من تعزيز امكانياتهم العلمية والالكترونية وفي جميع المراحل الدراسية مع وضع حوافز لمشاركة الشباب من غير الطلبة للمشاركة في هذه النشاطات والتخطيط لها بدقة .

٢- إعطاء الشباب فرصة حرية التعبير عن الراي من خلال حوارات ثقافية وسياسية واجتماعية مسيطر عليها واشعارهم بانهم جزء من مكونات المجتمع وتطبيق ارائهم حواريا ومن ثم تنفيذيا وزرع الثقة بالنفس لديهم وتخفيف ما يشعرون به من مبدأ الوصاية عليهم .

٣-فتح دورات لاعداد القيادات الشابه المتميزة وجعلهم لنواة القيادة لاقرائهمباساليب وطنية واخلاقية ومبدئية تعزز هذه القيادة وتجعلها في الطريق الصحيح الذي يتناغم مع القيم المجتمعية ومتماشية مع سياسة الدولة .

٤- استضافة هذه القيادات الشبابية في اجتماعات القيادات السياسية والإدارية وحتى على مستوى مجلس الوزراء لاعطائهم الثقة والاستماع الى وجهات نظرهم واشراكهم في اتخاذ القرار .

٥- ضرورة تثقيف الاسرة العراقية وحل مشاكلها والمتمثلة بالفقر والعوز الحقيقي لابطس متطلبات الحياة والمشاكل الاجتماعية من مشكلات الطلاق او تعدد الزوجات وما شابه ذلك .

٦- إيجاد فرص عمل للشباب وهنا نركز على العمل المثمر الذي يجعل الشاب منهمكا في عمل يتلائم مع امكانياته وطموحاته لا ان يكون التعيين إضافة لعدد المتواجدين كبطالة مقنعة تزيد من هموم الشباب وتزيد مشاكلهم وقلة وعيهم .

٧- العدالة الاجتماعية في كل شيء أهمها ان العراقيون سواسية امام القانون لافرق بين مواطن ومسؤول ومنتسب وما شابه ذلك من مسميات ، وإلغاء الوساطة والرشوى من خلال قيام الأجهزة الأمنية المسؤولة على ذلك باخذ دورها باكتشاف هكذا حالات ومحاسبتهم والذي يشعر الشاب بانه مواطن حاله حال الآخرين .

٨- تفعيل دور منتديات الشباب لما لها دور كبير في بناء الشباب العراقي واستثما المعينين من حملة الشهادات في مديريات الشباب في هذه المنتديات .

٩- إيجاد برامج تلفزيونية للشباب يقدمها الشباب انفسهم وتكون الاستضافة لشرائح شبابية تفسح المجال امام الشباب لاطهار قدراتهم وامكانياتهم ، ولما ضير ان تكون هذه البرامج تحوي الشباب والجيل الذي سبقهم وتبادل وجهات النظر في مسائل مجتمعية مهمة .

١٠- تثقيف الاسرة العراقية باستخدام وسائل عدة .

١١- تفعيل دور الباحث الاجتماعي في المدارس وضرورة تواجد واحد او اكثر في كل مدرسة.

١٢- إيجاد درس خاص في المدارس والجامعات من الأول الابتدائي يعلم الطلبة على القيم والمبادئ والأخلاق وحب الوطن والعدالة والمساواة والاعراف والتقاليد العراقية الاصيلة .

١٣- اخذ الوزارات المعنية والتي تتعامل مع هذه الفئة دورها في البناء والتعديل والتطوير وتشكيل لجان تحوي ممثلين عن هذه الوزارات تناقش ما تم وضعة من نقاط في الية التنفيذ وتوفر سبل تطبيقها وإعطاء الموضوع الأولوية القصوى مع قيام مجلس الوزراء بتحديد من يقوم بالمتابعة والمراقبة لغرض ضمان التنفيذ.

١٤-

١٥- تقديم الدعم للمؤسسات والمراكز والمنتديات الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة وتنفيذ السياسات التي تخصهم .

- ١٦- إنشاء شبكة لمنظمات المجتمع البدني الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة البرامج والمشروعات السكانية وتنفيذها.
- ١٧- تنفيذ فعاليات مجتمعية في مراكز الشباب حول مفاهيم الصحة النفسية والاضرار التنفسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.
- ١٨- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف الشباب وتنتهج الاستمرارية لغرض تمكينهم من اساليب مواجهة المشكلات الاجتماعية وكيفية تجنبها او التخفيف من تداعياتها.
- ١٩- ذكرت اللجنة في محور الطموح توحيد رؤى الأحزاب السياسية ، وهنا ليس لدينا أي وجهة نظر في الية التنفيذ .

وختاماً شكراً لمعالي رئيس الوزراء على مبادرة مؤتمر الرياضة والشباب

وفقنا الله لخدمة عراقنا الغالي

